S/2021/66

الأمم المتحدة



Distr.: General
21 January 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 20 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتهما السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والإحاطة التي قدمها معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكذلك البيانات التي أدلى بها معالي السيد عثمان الجرندي، وزير خارجية تونس، وممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين: جامعة الدول العربية" التي عقدت يوم الاثنين، 18 كانون الثاني/يناير 2021.

كما أدلى ببيان معالي السيد أنور بن محمد قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هاتان الإحاطتان والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) طارق **الأدب**
رئيس مجلس الأمن

المرفق الأول

إحاطة مقدمة من وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية؛

إنه لشرف لي أن أكون معكم اليوم.

كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وهو شريك قيم للأمم المتحدة.

لقد جعل الأمين العام التعاون مع المنظمات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام أولوية.

نحن نعلم أنه لا يمكن لأي منظمة أو بلد بمفرده أن يتصدى للتحديات المعقدة التي تواجه عالمنا اليوم.

والأمم المتحدة بحاجة إلى تعاون تلك المنظمات وأعضائها.

وتذكرنا التحديات التي نواجهها اليوم، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا، بحكمة واضعي ميثاق الأمم المتحدة، الذين كرسوا قبل 75 عاما الدور المحتمل للترتيبات الإقليمية في صون السلام والأمن.

ومن الواضح أن رؤيتهم قد ترسخت.

وقد نما التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتطور بشكل مطرد منذ عام 1945.

وهو يشمل اليوم مجالات مثل الدبلوماسية الوقائية، والوساطة، ومكافحة الإرهاب، ومنع التطرف العنيف، وحفظ السلام وبناء السلام، وحقوق الإنسان، وتغير المناخ، ومؤخرا، استجابتنا الجماعية لجائحة كوفيد-19.

لقد كانت جائحة كوفيد-19 بمثابة اختبار إجهاد للمجتمع العالمي.

حيث فاقمت الضغوط على النظام المتعدد الأطراف في وقت اشتدت فيه الحاجة إلى التضامن والتعاون أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق.

لقد أجرى الأمين العام في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، حواراً تفاعلياً رفيع المستوى مع رؤساء 23 منظمة إقليمية ودون إقليمية، بمن فيهم الأمين العام أبو الغيط.

واتفق المشاركون على الأثر المتعدد الأبعاد للجائحة، بما في ذلك على السلام والأمن، وتعهدوا بالعمل معا، لا سيما في البيئات الهشة، لمعالجة تلك الشواغل.

وفي الأيام الأولى من انتشار الجائحة، دعا الأمين العام أبو الغيط والأمين العام غوتيريش إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وفتح المجال للدبلوماسية.

ومنذ ذلك الحين، عملت كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة على تنفيذ تلك الدعوة.

وقد عزز القرار 2532 (2020)، دعما لتلك الدعوة، الالتزام العالمي بتغيير حسابات أطراف النزاع من أجل إنهاء الحروب والأزمات في المنطقة وخارجها.

لقد شهدت المنطقة العربية الكثير من الاضطرابات على مدى العقد الماضي.

وقد أدت النزاعات في ليبيا وسورية واليمن، وتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، والانقسامات فيما بين أعضاء الجامعة إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة وعرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة، بما في ذلك مبعوثونا الخاصون وممثلونا، والجامعة العربية، كان حاسما في زيادة جهودنا لمعالجة مختلف الحالات في العالم العربي.

وفيما يتعلق بليبيا، دعمت الجامعة العربية بنشاط جهود الأمم المتحدة للتوسط في وقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر والعودة إلى العملية السياسية.

وتشارك الجامعة العربية، وهي عضو نشط في لجنة المتابعة الدولية لمؤتمر برلين بشأن ليبيا، في رئاسة فريقها العامل السياسي، إلى جانب الجزائر وألمانيا.

كما كانت الجامعة العربية عضوا نشطا في المجموعة الرباعية المعنية بليبيا، إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تعمل الأمم المتحدة والجامعة العربية على دعم توافق الآراء على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن حل الدولتين، وتعزيز المصالحة فيما بين الفلسطينيين، والتركيز على الدبلوماسية الوقائية لتجنب تصعيد التوترات.

ونرحب بزيادة مشاركة الجامعة العربية وأعضائها، بما في ذلك من خلال توسيع المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وما يسمى بصيغة عمان.

إن حل الدولتين الذي يحقق التطلعات الوطنية المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى تحقيق السلام المستدام بين الشعبين.

ولا تزال الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تثير بالغ القلق.

والتمويل الكافي ضروري للأونروا لمواصلة تقديم خدماتها الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة، والاضطلاع بدورها الحاسم الأهمية في تحقيق الاستقرار.

وتنشط منظمتانا أيضا في صيغة أصدقاء السودان، التي تدعم انتقال السودان إلى الحوكمة الديمقراطية.

ونحن ممتنون لتعهد الجامعة العربية السخي بالدعم في مؤتمر شركاء السودان، الذي استضافته ألمانيا في حزيران/يونيه الماضي.

ومنذ اندلاع النزاع في سورية، عمل مبعوثو الأمم المتحدة المتعاقبون بشكل وثيق مع الجامعة في البحث عن حل سياسي.

ونعرب عن امتناننا لدعم الجامعة العربية لجهود المبعوث الخاص بيدرسن الرامية إلى تيسير عمل اللجنة الدستورية السورية وتوسيع العملية السياسية لتشمل جميع جوانب القرار 2254 (2015).

وفيما يتعلق باليمن، فإن دعم الدول الأعضاء الرئيسية في الأمم المتحدة والجامعة العربية هو أمر بالغ الأهمية ليس لتحقيق تقدم على المسار السياسي فحسب، بل ولدعم أكبر عملية معونات في العالم والتصدي على وجه السرعة لخطر المجاعة المتزايد قبل فوات الأوان.

وعلى الرغم من جهودنا، لا تزال التوترات في منطقة الخليج الفارسي مستمرة.

ويواصل الأمين العام الدعوة إلى ضبط النفس من جانب جميع الأطراف، ويشدد على ضرورة تجنب الأعمال أو الخطابات التي قد تؤدي إلى تصعيد التوترات.

ونحث جميع المعنيين، في المنطقة وخارجها، على اختيار الحوار لمعالجة شواغلهم الأمنية.

والأمم المتحدة على استعداد لدعم هذه التدابير.

ونرحب بإعلان مؤتمر قمة العلا مؤخرا، الذي يعترف بأهمية الوحدة بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونأمل أن يعزز الأمن والاستقرار والازدهار على الصعيد الإقليمي.

وتدرك الأمم المتحدة والجامعة العربية الحاجة الملحة إلى إشراك المزيد من النساء على جميع مستويات وجوانب عمليات السلام.

وقد خطونا خطوات هامة في ذلك المجال.

فعلى سبيل المثال، تشكل المرأة 30 في المائة من المشاركين في اللجنة الدستورية السورية و 22 في المائة من المشاركين في الحوار السياسي الليبي.

أشيد بشبكة الوسيطات العربيات، وهي كيان أنشئ تحت رعاية جامعة الدول العربية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما سيمكن المنطقة من زيادة مشاركة المرأة في حل النزاعات والحفاظ على السلام. ونشجع توسيع نطاق تلك المبادرة الهامة.

لقد عززت الأمم المتحدة والجامعة تعاونهما في السنوات الأخيرة وأجرتا تبادلا للموظفين ونظمتا حلقات عمل بشأن الوساطة وبناء السلام، فضلا عن التدريب في عمليات بناء القدرات المتعلقة بصنع السلام الشامل، من بين أنشطة أخرى. وعزز مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية الذي أنشئ في عام 2019 تواصلنا وتعاوننا. كما يسّر المكتب الاتصالات المنتظمة بين المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة والجامعة. ونتطلع إلى الاستفادة من تلك الاتصالات ونحن نواصل التصدي للأزمات الإقليمية. وسنعقد في كانون الأول/ديسمبر 2021 الاجتماع العام الخامس عشر للتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من أجل النهوض بإطار عمل كل سنتين يشمل الأنشطة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والشواغل الإنسانية.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على الدور الحاسم لمجلس الأمن في زيادة جهودنا الجماعية في المنطقة. ولا يضاهَى تأثير مجلس الأمن عندما يكون موحداً ومشاركا بنشاط. ونتطلع إلى المجلس بوصفه القائم الرئيسي على الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لمواصلة دعم العمل التعاوني الذي تنهض به الأمم المتحدة مع جامعة الدول العربية من أجل تعزيز السلام والازدهار في المنطقة العربية.

المرفق الثاني

إحاطة مقدمة من الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط

[الأصل: بالعربية]

أهنئكم، معالي الوزير، على تولي الجمهورية التونسية رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأود أن أعبّر عن خالص التقدير للدور الذي تقوم به تونس بصفتها العضو العربي في المجلس، ومبادرتكم المقدرة بعقد هذه الجلسة للتداول حول سبل الارتقاء بمستوى الشراكة والعلاقة التكاملية بين جامعة الدول العربية ومجلس الأمن في سبيل معالجة الأزمات والتحديات التي تواجه منطقتنا العربية.

ولا يفوتني أن أعبّر أيضاً عن شكرنا للسيد الأمين العام على حرصه على تمتين آليات التعاون والتنسيق المؤسسي بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مؤكداً على التزام الجامعة من ناحيتها بتطوير هذه العلاقة إلى أبعد مدى ممكن، سواء مع مجلس الأمن أو مع بقية أجهزة ووكالات المنظومة الأممية خدمةً لأهدافنا المشتركة.

لقد مر عام ونصف العام منذ أن تحدثتُ في حزيران/يونيه 2019 أمام مجلسكم الموقر تحت هذا البند (انظر S/PV.8548) وهو الاجتماع الذي صدر عنه بيان رئاسي مهم (S/PRST/2012/20) يرمي إلى دفع أُطر التعاون والتنسيق فيما بيننا في مضمار حفظ السلم والأمن في منطقتنا العربية والشرق الأوسط عموماً، وذلك وفق الإطار العام الذي ينظمه الفصل الثامن من الميثاق، واتفاق التعاون الموقّع بين الجامعة والأمم المتحدة عام 1989، وبروتوكوله الإضافي الموقَّع في 2016 .

شهدت المنطقة العربية منذ حزيران/يونيه 2019 جملة من التطورات التي مست حالة الأمن والاستقرار جاء بعضها إيجابياً وأسهم في حلحلة جانب من الأزمات المطروحة على جدول أعمالنا المشترك، وأفضي البعض الآخر إلى تراجع وتعقيد الجهد المشترك الذي نبذله بغية تسوية هذه الأزمات ومعالجة جذور الأسباب التي تساهم في إذكائها. لكننا لا نختلف على أن المنطقة العربية تمر الآن بلحظةٍ خطيرة ودقيقة تختلط فيها عناصر القلق والخوف بأسباب الأمل والرجاء. تُعاني المنطقة، مثل غيرها، من أوضاع اقتصادية واجتماعية ضاغطة جراء استمرار جائحة كورونا، وما نتج عنها من تراجع في النشاط الاقتصادي، بما في ذلك أسعار الطاقة التي تُشكل مكوناً أساسياً في صادرات العديد من دول المنطقة.

لقد خلقت الجائحة، مع استمرار النزاعات والصراعات في عدد من الجبهات المفتوحة، مزيجاً خطيراً. ونتجت عنها كُلفة إنسانية هائلة على السكان. إننا نتحدث عن عشرة أعوام من الحرب الأهلية في سوريا، وعن حربٍ تدخل عامها السابع في اليمن، وانقسام مستحكم في ليبيا.

وقبل هذا كله، فإن القضية الفلسطينية لا زالت دون تسوية في الأفق، بل إن التسوية للأسف، صارت أبعد منالاً من أي وقت مضى.. حيث تعرضت صيغة حل الدولتين للتهميش من قبل الوسيط الرئيسي في عملية السلام. وهو ما شجع الحكومة الإسرائيلية على تكثيف نشاطها الاستيطاني والتلويح بمشروعات خطيرة وهدامة مثل ضم الأراضي المحتلة. إن المجتمع الدولي، ممثلاً في هذا المجلس، لا زال يعتبر – وبالإجماع – حل الدولتين الصيغة الوحيدة المقبولة لإنهاء النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وسيتطلب الأمر في المرحلة المقبلة كثيراً من الجهد، من جميع الأطراف المعنية بالسلام في الشرق الأوسط، من أجل إعادة التأكيد على هذا الحل بمرجعياته الدولية المعروفة والمتفق عليها. وإننا نتطلع لقيام الإدارة

الأمريكية الجديدة بتصحيح الإجراءات والسياسات غير المفيدة، والعمل – بدعم من الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة – على إعادة العملية السياسية إلى مسار مثمر، بما يمنح الأمل مجدداً للشعب الفلسطيني في أن المجتمع الدولي سوف ينصف مسعاه النبيل للحرية والاستقلال.

لا زالت المنطقة العربية تُعاني من تدخلات خطيرة من جانب قوى إقليمية في شؤونها الداخلية. وقد صار واضحاً للجميع ما أدت إليه هذه التدخلات من إشاعة حالة من عدم الاستقرار في المنطقة بصورة عامة، بما في ذلك ما يتعلق بأمن الممرات المائية الدولية التي تُمثل شرياناً رئيسياً للتجارة الدولية. وصار واضحاً كذلك ما أدت إليه هذه التدخلات من إطالة أمد النزاعات القائمة، وزيادة تعقيدها.

في سوريا، تمارس خمس دول تدخلاتٍ عسكرية ظاهرة. ويظل الوضع الأمني مضطرباً وخطيراً خاصة في مناطق الشمال الغربي والشمال الشرقي والجنوب. إن هذه الأوضاع العسكرية والأمنية ليس من شأنها فقط إضعاف فرص التسوية السياسية، ولكن ما لا يقل خطورة هو ما تؤدي إليه من آثار خطيرة على النواحي الإنسانية. لقد صار نحو 90 في المائة من السوريين تحت خط الفقر بعد أن أدت الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ترافقت مع جائحة كورونا والعقوبات الأمريكية، إلى تراجع خطير في قيمة العملة وتضخم غير مسبوق.

إن التبعات الإنسانية والسياسية والأمنية لاستمرار الأزمة السورية من دون حل صارت من الخطورة بمكان بحيث لا يمكن تجاهلها. إنها أزمةٌ لها انعكاسات عميقة على الإقليم وتفاعلاته لسنوات طويلة قادمة. واقتناعي أن الحل الحقيقي يبدأ بتحقيق حدٍ أدنى – ما زال مفتقداً حتى الآن – من التوافق الدولي حول كيفية تطبيق القرار 2254 (2015) الذي يرسم الأفق السياسي للتسوية في سوريا. يتطلب الحل كذلك، وبالضرورة، تقليص نفوذ الأطراف الإقليمية التي ما زالت تنظر إلى الساحة السورية باعتبارها مغنماً أو أرضاً لتصفية الحسابات. إن سوريا دولة عربية رئيسية، بالتاريخ والجغرافيا والثقافة واللغة. ويقيني أن الأطراف التي تسعى إلى سلخها عن إقليمها لن تُفلح في نهاية المطاف إلا في المزيد من المعاناة للشعب السوري.

ولا يقل الوضع في اليمن خطورة، خاصة من الناحية الإنسانية. وليس خافياً أن بعض المناطق في اليمن تعيش على حافة المجاعة بعد سنوات من النزاع. إن الحل السياسي، على أساس المرجعيات الثلاث التي ارتضاها اليمنيون أنفسهم، يظل السبيل الوحيد لإنهاء النزاع ومعالجة هذا الوضع الإنساني المتردي الذي قد ينتهي إلى كارثة لا يريدها أحد.

لقد قام المبعوث الخاص للأمم المتحدة بجهدٍ معتبر ومقدّر من أجل التوصل إلى إعلان مشترك، يقضي بوقف إطلاق النار، ويتضمن إجراءاتٍ لبناء الثقة على الصعيدين الإنساني والاقتصادي. ومن المهم أن يحصل السيد غريفيث على الدعم اللازم من جميع الأطراف في المرحلة القادمة، وذلك من أجل البناء على الزخم الإيجابي الذي تحقق بتشكيل حكومة الكفاءات السياسية، تطبيقاً لاتفاق الرياض مع المجلس الانتقالي الجنوبي.

لقد جاء تشكيل الحكومة، بعد مفاوضات رعتها المملكة العربية السعودية لشهور، كبادرة إيجابية على إنهاء حالة التشظي والانقسام تمهيداً لإجراء مفاوضات الحل الشامل. إن هذا الحل ممكن لأن الشعب اليمني يريده ويسعى إليه. وليس من مصلحة أي يمني أن يُستخدم هذا البلد كمنصةٍ لتهديد جيرانه في الخليج. ولذلك فالحل الشامل المستدام لا بد أن يضمن وحدة اليمن وسيادته واستقلال قراره الوطني وضمان سيادة علاقات حسن الجوار مع كافة جيرانه في الإقليم.

السيد الرئيس،

لعل الوضــع في ليبيا حمل معه عدداً من التطورات المتلاحقة والهامة التي يمكن أن تقربنا حقاً من مرحلة وضــع حد لحالة الانقســام التي يعاني منها هذا البلد العربي المهم. وتمكننا من مرافقة الأطراف الليبية نحو الوصول إلى تسوية سياسية متكاملة للأزمة. وتتويج المرحلة الانتقالية بانتخابات رئاسية وتشريعية تقود إلى تنصيب سلطة ومؤسسات دائمة. وقد تشجعنا كثيراً من توصل حكومة الوفاق والجيش الوطني الليبي إلى اتفاق للوقف الدائم لإطلاق النار، وبانطلاق ملتقى الحوار الوطني الليبي تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وباســتئناف عمليات إنتاج وتصــدير النفط في عموم الأراضــي الليبية وبالخطوات الأخرى المتخذة لمعالجة التحديات الاقتصــادية التي كرســت حالة الانقســام وتظل تعقد جهود التســوية بين الأطراف المختلفة.

نحن الآن أمام منعطف هام يجب علينا جميعاً أن ننتهزه للوصــول بليبيا إلى بر الأمان، والوقوف مع الأشــقاء الليبيين، وخلف جهد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والعمل في ســياق مســار برلين الذي يجمعنا، والتعاون الوثيق مع دول الجوار، وذلك لاستكمال العملية السياسية وتنفيذ مجمل الاستحقاقات التي توافق الليبيون أنفســهم عليها، والتي يتطلع الشـعب الليبي إلى إتمامها؛ وأخص بالذكر هنا أهمية الشـروع في تنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك إخراج جميع القوات والمرتزقة الأجانب من كامل الأراضــي الليبية وفق الأطر الزمنية المنصــوص عليها في الاتفاق؛ كما يتوجب التوصــل إلى حل جذري ودائم للتهديد الذي تمثله الجماعات والمليشيات المسلحة، والذي بدونه لن ينعم البلد بأي استقرار، ولن تصمد أية اتفاقيات لعبور المرحلة الانتقالية والتمهيد للانتخابات المنتظرة.

وكما ســبق أن أكدت الجامعة العربية على أن كل هذه الجهود لا يمكن أن تنجح ما لم تتوقف التدخلات العسكرية الأجنبية، التي باتت مكشوفة ومعلنة، في الأزمة الليبية، وما لم يتم وضـع حد للاستقدام المنهجي المستمر للسـلاح والعتاد العسكري والمقاتلين الأجانب للأراضـي الليبية، بالمخالفة لقرارات مجلسكم الموقر، وبشكل يتناقض أيضاً مع كل ما توافقت عليه الأطراف المشاركة في مسار برلين.

ويهمني هنا أن أشـير إلى أن الجامعة تبقى ملتزمة بمواصـلة دعمها لجهود الأمم المتحدة لتسـوية الأزمة، والعمل مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تحت قيادة ممثلة الأمين العام بالإنابة، ومع المبعوث الخاص الجديد للأمين العام عندما يبدأ مهامه لمســاعدة الليبيين على إنفاذ مخرجات ملتقى الحوار الوطني، وتنفيذ اســتحقاقات اتفاق وقف إطلاق النار ومراقبتها على الأرض، وتقديم أي دعم قانوني وفني يحتاجه الليبيون للإعداد للانتخابات والمشاركة في مراقبتها.

السيد الرئيس،

هناك قضـايا ومواقع أخرى نتطلع إلى تعظيم آليات التشـاور والتنسـيق مع مجلسـكم الموقر، ومع منظومة الأمم المتحدة ككل، بشأنها؛ فلدينا التزام مشترك بالوقوف مع السودان ومساعدته في عبور تحديات المرحلة الانتقالية بكل ما تحمله من صـعاب، وتثبيت اتفاق جوبا للسـلام بكل ما يحتاجه من تمويل وموارد، وهو جهد أثق في أنه سـيتعزز مع تشـكيل ونشـر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المسـاعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

كما نتطلع إلى الارتقاء بمستوى التعاون القائم بين الجامعة والأمم المتحدة لدعم الصومال، وتمكين حكومته الاتحادية على تثبيت أركان الأمن والاستقرار والتنمية في ربوع البلد، ومحاصرة التهديد الذي تمثله حركة الشباب الإرهابية، والتمهيد لإجراء الانتخابات المرتقبة في البلد.

وتلتزم الجامعة العربية كذلك بدعم أي جهد يعزز من أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقي ويدفع التعاون والتكامل فيما بين دوله؛ وتقف الجامعة بثبات في دعمها للحقوق المائية لكل من مصر والسودان والوصول إلى اتفاق قانوني وملزم حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة عبر مسار المفاوضات وبعيداً عن الخطوات أحادية الجانب وبشكل يراعي مصالح كافة الأطراف. ونجدد تضامننا مع دول الساحل والصحراء في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تمس أمنها واستقرارها وفي كل جهد تقوم به لمكافحة تنظيم بوكو حرام وغيره من الجماعات المتطرفة الناشطة في هذا الإقليم الهام المجاور للعالم العربي.

السيد الرئيس،

إن ما تسعى إليه جامعتنا هو إقامة علاقات حسن جوارٍ مع جيراننا في الإقليم تتأسس على ميثاق الأمم المتحدة، بما ينص عليه من احترام سيادة الدول وضمان عدم التدخل في شؤونها الداخلية. نحن نسعى لبناء الثقة مع جيراننا على أساس من التقدير المتبادل للشواغل الأمنية لكل طرف حتى تقوم علاقة صحية متوازنة.

وسوف نستمر من جانبنا في العمل مع مجلسكم الموقر ومع الأمين العام من أجل الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف المشروعة عبر كافة وسائل العمل والتواصل السياسي والدبلوماسي.

شكراً سيدي الرئيس

المرفق الثالث

بيان وزير الشّؤون الخارجيّة والهجرة والتونسيين بالخارج في تونس، عثمان الجرندي

[الأصل: بالعربية]

أصحاب المعالي والسعادة،

السيّدات والسّادة،

يطيب لي، في مستهل هذا الاجتماع، الذي بادرت تونس بالدعوة إلى عقده لبحث سُبل زيادة تعزيز التعاون والتنسيق بين منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، أن أرحب بمعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وبالسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، منوّها بما قدّماه من رؤى ومقترحات ضمن إحاطتيهما للمجلس.

حرصت تونس، رئيس مجلس الأمن، ورئيس القمة العربية الثلاثين على عقد هذا الاجتماع، إيمانا منها بأهمية دور المنظمات الإقليمية في صون الأمن والسلم الدوليين وفضّ النزاعات على المستوى الإقليمي، وفقا لما ينُصّ عليه البند الثامن من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وتنفيذا للتّوصيات الواردة ضمن البيان الرئاسي لمجلس الأمن (S/PRST/2019/5).

كما ينعقد هذا الاجتماع استجابة للحرص الذي أبدته الدول العربية على تعزيز آليات التعاون والتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وتنفيذا للقرار المعتمد خلال الدورة الأخيرة لمجلس وزراء الخارجية العرب المنعقدة في أيلول/سبتمبر 2020.

وإنّنا على اقتناع بأن جامعة الدول العربية تبقى منظمة قادرة على أن تساهم بصفة بناءة في حفظ السلم والأمن، لا فقط في محيطها المباشر، بل وكذلك في العالم، خاصة وأن الدول العربية تتقاسم مع المجموعة الدولية اهتمامها بضرورة معالجة قضايا سياسية وأمنية يمثل التأخير في تسويتها بصفة دائمة تهديدا لمنظومة السلم والأمن الدوليين.

كما تنبعُ أهمية عقد هذا الاجتماع، من إيمان الدول العربية بضرورة تكامل دور الجامعة العربية وسائر المنظمات الإقليمية الأخرى، كسند لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إرساء السلم والأمن، وهو ما يستدعي تشبيك الجهود وتوحيد الرؤى وفق مقاربة دولية موحّدة ومنسقة ومتكاملة.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيّدات والسّادة،

في ضوء ما تشهده المنطقة العربية من أزمات وتوتّرات ونزاعات ضاعفت من حجم التحدّيات الأمنيّة والاقتصادية والإنسانية والتنمويّة التّي تواجه دولها، فإنّ المجموعة الدولية مدعُوّة إلى توحيد جهودها وتنسيق تحركاتها إقليميا ومحليا من أجل تسوية هذه الأزمات، في كنف احترام سيادة الدول واستقلالها ووحدتها وسلامتها الترابية، بما يضمن لها الأمن والاستقرار والسلام ويحفظ مقدّرات شعوبها.

وفي هذا السياق، نؤكّد أن عدم التوصّل إلى حلّ عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية التي طال أمدها، يمثّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، تجدد تونس دعوتها إلى تكثيف الجهود الدولية

لاستئناف مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، بما يمكّن الشعب الفلسطيني الشقيق من استرداد حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلّة على حدود سنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وانطلاقا من تمسكها بالسلام كخيار استراتيجي، يدعو بلدي المجموعة الدولية للتسريع في إطلاق مفاوضات جادة وذات مصداقية بمشاركة الفلسطينيين وفق جدول زمني مّحدد من أجل إرساء سلام عادل وشامل ودائم وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وإن تونس التي احتضنت مؤتمر الحوار السياسي الليبي بإشراف منظمة الأمم المتحدة لم تدخّر جهدا من أجل الدفع في اتجاه الحل السياسي الليبي – الليبي، لتتطلّع اليوم، ولا سيما إثر توافق الأشقاء الليبيين على أجندة سياسية واتفاقهم على وقف إطلاق النار، إلى تضافر جهود المجموعة الدولية من أجل مساعدة الأشقاء الليبيين للمضي قدما نحو تطبيق مخرجات مؤتمر تونس للتوصل لتسوية سياسية دائمة وشاملة في ليبيا. كما تجدد تونس التزامها بدعم جهود الأمم المتحدة وبعثتها للدعم في ليبيا قصد إرساء دعائم الأمن والاستقرار وترسيخ مسار التسوية السياسية بعيدا عن التدخلات الأجنبية.

وإنّنا ندعو من هذا المنبر إلى تعزيز التعاون بين الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة من أجل التوصّل إلى تسويات سلمية للأزمات في كل من سوريا، واليمن، والصومال، دعما للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وصونا للسلم والأمن الدوليّين.

كما تدعو تونس إلى تعزيز التعاون القائم بين الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة لمعالجة التحديات المشتركة وفي مقدمتها الإرهاب والتطرف العنيف، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وقضايا الهجرة غير النظامية والعمل على التصدي لتداعيات انتشار جائحة كورونا، انسجاماً مع القرار 2532 (2020) الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في 1 تموز/يوليه 2020، بمُقترح من سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد، ودعم من فرنسا. ولا يسعني في هذا السياق إلا أن أنوّه بتبنّي جامعة الدول العربية لهذا القرار الهام ضمن مرجعيات العمل العربي المشترك، فضلاً عن تبنّيه كذلك من قبل الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي.

تؤكّد تونس على أنّ تعزيز التعاون وتفعيله بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربيّة من شأنه أن يساعد على تعزيز الفهم المشترك للأسباب العميقة لأزمات منطقتنا العربية، ويسمح باعتماد تسويات شاملة ودائمة للنزاعات القائمة ومعالجة ناجعة لأسبابها، وهو ما يعزز دور الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السّلم والأمن الدّوليين.

وسعياً إلى تكريس هذا التوجه، وعملاً على مزيد الارتقاء بعلاقات التعاون البنّاء بين هاتين المنظمتين العريقتين بمختلف هياكلهما، أطرح على عنايتكم في ما يلي بعض المقترحات:

أولاً، العمل على إيجاد صيغ وآليّات لتكثيف التشاور وتعزيز التنسيق بين جامعة الدول العربية والممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بقضايا المنطقة، كسبيل عملي للارتقاء بمستوى التعاون والتنسيق بين المنظمتين في مجال فض النزاعات واستدامة السلام. ويمكن في هذا الإطار النظر في إمكانية ترتيب اجتماعات دورية، وكلما اقتضت الحاجة، بين ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة في المنطقة العربية ومجلس الجامعة.

ثانياً، النظر في إمكانية عقد جلسة غير عادية لمجلس الأمن على مستوى القادة، بمشاركة قادة دول ترويكا القمة العربية والأمين العام للجامعة لبحث مستجدات القضايا العربية، وذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثالثاً، النظر في إمكانية عقد جلسة دورية على هامش اجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب مع ممثلي الأمين العام في المنطقة العربية.

رابعاً، الدعوة إلى عقد الاجتماع الثاني غير الرسمي لمندوبي مجلس الأمن ومجلس جامعة الدول العربية بدولة رئاسة القمّة العربية، قصد ترسيخ تقاليد سنوية للتشاور بين المجموعتين حول أبرز المستجدات التي تشهدها المنطقة العربية.

خامساً، الدعوة إلى تفعيل دور مكتب الأمم المتّحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية، بما يساعد على تعزيز التشاور بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك والرفع من مستوى التعاون والتنسيق في مجالات الإنذار المبكّر، وفضّ النزاعات بالطرق السلميّة وبناء واستدامة السلام. وتأمل تونس في هذا الإطار أن يتمّ سدّ الشغور الحاصل في رئاسة المكتب في أفضل الآجال ضمانا لتحقيق الاستفادة المرجوّة من هذا الهيكل، ودعوة المكتب إلى تقديم إحاطة دورية بشأن نشاطه.

سادساً، التأكيد على أهميّة دوريّة مثل هذه الاجتماعات في إطار تبادل وجهات النظر بشأن القضايا الراهنة في المنطقة العربية، وضمان استمرارية الحوار بين المنظّمتين حول التحدّيات التي يواجُهها العالم العربي، وما يمكن للدول العربية أن تؤديه من دور بخصوص بقية المسائل الدولية المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن.

وأود أن أجدّد الإعراب عن تقدير تونس لاستجابة مجلس الأمن لمقترحها بعقد هذه الجلسة الهامّة في مسيرة التعاون بين الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة.

كما تؤكد تونس استعدادها الدائم للمساهمة في تعزيز علاقات التعاون والتشاور والتنسيق بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، والعمل على دعم كلّ المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الأمن والسلم الدّوليين.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

تتقدّم الصين إلى تونس بالشكر على عقد جلسة اليوم الهامة. وترحب الصين أيضاً بمعالي وزير الخارجية عثمان الجرندي وتشكره على ترؤسه هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمين العام أبو الغيط على إحاطتيهما. وأرحب بحضور وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تؤيد الصين تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل الحفاظ على السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي على نحو أفضل. وقد اعتمدت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، على مدى العقود الماضية، وثائق متعددة لتعزيز التعاون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، اتخذ القرار 11/75،بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية بتوافق الآراء، مما يدل على وجود فهم مشترك قوي بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذه المسألة.

و في ظل الظروف الراهنة ،يحتاج المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، إلى التعاون أكثر من أي وقت مضى لمواجهة التحديات واجتياز هذه الأوقات الصعبة. وفي هذا الصدد، أود أن أُعرب عن الملاحظات والمقترحات التالية بشأن التعاون بين المجلس وجامعة الدول العربية.

أولاً، يجب أن ندفع قدماً بالنداء لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وتحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية في الشرق الأوسط. لقد جلبت النزاعات التي طال أمدها في الشرق الأوسط معاناة لا توصف للمنطقة. ومع استمرار انتشار مرض فيروس كورونا، تواجه بلدان كثيرة في المنطقة قدرات وموارد غير كافية في مجال الاختبار والحجر الصحي والعلاج الطبي. وبما أن جميع البلدان تشترك في المصير، فإن أولويتنا القصوى هي تحقيق وقف إطلاق النار ووقف العنف والبقاء متحدين لمكافحة الجائحة وإنقاذ الأرواح.

لقد اتخذ المجلس قراراً يؤيد نداء الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي (القرار 2532 (2020)). ويحدونا الأمل في أن تعزز وكالات الأمم المتحدة والمبعوثون الخاصون والممثلون الخاصون للأمين العام التنسيق مع جامعة الدول العربية من أجل تخفيف حدة النزاعات وحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية والنهوض بجهود الإغاثة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يجب أن نمنع الإرهابيين من استغلال الحالة الراهنة ومن التحرك داخل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجهما.

ثانياً، يجب أن نسعى إلى تسوية سياسية للمسائل الساخنة من خلال الحوار والتشاور. إن العديد من القضايا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متشابكة، ولا يمكن إيجاد حلول لها بين عشية وضحاها. إن بلدان وشعوب المنطقة تتوق إلى السلام. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يبقى موحداً، وأن يسعى إلى تحقيق الهدف الشامل للتسوية السياسية، وأن يظل ملتزماً بالحوار والتشاور، وأن يدير الحالة بطريقة بناءة. ويمكن لجامعة الدول العربية، بما لها من مزايا من حيث الجغرافيا والتاريخ والدين والثقافة، أن تضطلع بدور فريد في منع نشوب النزاعات، وذلك من خلال جملة أمور منها الوساطة والمساعي الحميدة التي تقوم بها. ويجب على أطراف النزاعات أن تبدي الاحترام المتبادل، وأن تسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة، وأن تضع

الخلافات جانباً، من أجل بناء التفاهم والثقة المتبادلين. وفيما يتعلق بالسودان وسورية وليبيا وغيرها من القضايا الساخنة في الشرق الأوسط، يمكن للمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام أن يزيدوا من اتصالاتهم مع أمانة جامعة الدول العربية وأن يقدموا إحاطة إلى المجلس.

ثالثاً، يجب أن نستغل التعددية ونبني منبر حوار للأمن الإقليمي. وقد اقترح السيد وانغ يي، عضو مجلس الدولة ووزير خارجية الصين، إنشاء برنامج للحوار المتعدد الأطراف لمنطقة الخليج بغية دعم خطة العمل الشاملة المشتركة. والصين مستعدة لمناقشتها مع البلدان التي تشاطرها الرأي من أجل التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن السلام والاستقرار الإقليميين. ويجب أن يكون هذا العمل متفقاً مع مبدأ احترام السيادة الوطنية للدول واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ومعايير سيادة القانون وحسن الجوار والعدالة والنزاهة. وتعارض الصين استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وتعارض التدخل الخارجي وسياسات القوة والبلطجة. ولا يجوز لأي بلد أن يثير نزاعات أو اضطرابات من أجل المصالح الجيوسياسية الأنانية. وتتطلع الصين إلى أن يقوم مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية بدور إيجابي في إنشاء منبر للحوار بشأن الأمن الإقليمي.

رابعاً، يجب أن نقضي على الأسباب الجذرية للنزاعات وأن نعزز السلام من خلال التنمية. ويكمن أحد الأسباب الجذرية الرئيسية لعدم الاستقرار في المنطقة في التخلف الإنمائي، في حين أن الحل النهائي يكمن في التنمية المستدامة. وكان القضاء على الفقر موضوع الاجتماع القطاعي الرابع عشر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ووكالاتهما المتخصصة. ويطلب قرار الجمعية العامة 11/75، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، من الدول الأعضاء مساعدة البلدان العربية في القضاء على الفقر وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وتتفق الصين تماماً مع تلك الأفكار. وينبغي تشجيع إعادة البناء الاقتصادي في البلدان ذات الصلة ودعمه، وينبغي السيطرة على الجائحة بفعالية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم البلدان العربية في استكشاف مسار إنمائي يناسب ظروفها الوطنية، مع إقامة شراكات تعود بالنفع على الأطراف وتحقق المنفعة المتبادلة، وأن يدعمها كذلك في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

إن الصداقة بين الصين والعالم العربي طويلة وعميقة ومتينة. وإن الصين، إذ تثمّن دور الجامعة العربية، تدعم الاستجابة العربية التي تنسقها الجامعة للتغلب على الصعوبات والتحديات وتحقيق الاستقرار والتنمية. وفي تموز/يوليه الماضي، عقد بنجاح المؤتمر الوزاري التاسع لمنتدى التعاون بين الصين والدول العربية. وقد بعث الرئيس شي جين بينغ ببرقية تهنئة إلى المؤتمر، مشيراً إلى وقوف الصين والدول العربية معاً بحزم، في مواجهة مرض فيروس كورونا، وإظهار تضامن كبير من خلال الدعم المتبادل والتعاون الوثيق. وهذا مثال حي على كيفية السعي إلى تحقيق مستقبلنا المشترك. ويلتزم الجانبان بمواصلة تعزيز المجتمع الصيني – العربي ذي المستقبل المشترك. وستواصل الصين التعاون مع البلدان العربية في تعميق التعاون في مبادرة الحزام والطريق، مع دعم بعضها بعضاً في التنمية الوطنية وتجديد شبابها، وتعزيز التعاون الملموس في مكافحة الجائحة وفي مجالات أخرى، وبناء مستقبل يسوده السلام والأمن والرخاء المشترك.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أعرب عن امتناني للسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على استعراضه الشامل للحالة في الشرق الأوسط والعالم العربي. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على ملاحظاتها التي سلطت الضوء على الحالة الراهنة للحوار بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فضلا عن الفرص المتاحة لزيادة الحوار.

وكما ذُكر آنفا، هناك، على الرغم من التحديات الإقليمية والعالمية العديدة، إمكانات كبيرة لتعزيز التعاون بين المنظمتين. وقد أكدت جائحة مرض فيروس كورونا من جديد الحقيقة المعروفة جيدا – وهي أن المشاكل العالمية تتطلب إجراءات متعددة الأطراف.

وانطلاقا من روح التعاون هذه، ترحب إستونيا بالإعلان الصادر عن المملكة العربية السعودية مؤخرا في مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجي الحادي والأربعين، الذي عُقد في العلا، بشأن إعادة فتح الحدود مع قطر. فلا يمكن لأي دولة بمفردها أن تعالج قضايا عالمنا المعقدة وحدها.

وتنظر إستونيا إيجابا إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية، الأمر الذي يؤمل أن يساعد على إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، بهدف التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين. وتحقيقا لتلك الغاية، نتطلع إلى مواصلة الجهود المشتركة جنبا إلى جنب مع المنسق الخاص الجديد للأمم المتحدة، السيد تور فينيسلاند، وأصحاب المصلحة الإقليميين المعنيين، بما في ذلك جامعة الدول العربية.

إن تحسين الدبلوماسية المتعددة الأطراف في صميم عملنا. ويبرز مجلس الأمن وجامعة الدول العربية في سعيهما إلى منع نشوب النزاعات وحل المنازعات عن طريق الحوار.

منذ بداية النزاع الليبي، كان مجلس الأمن وجامعة الدول العربية متحدين في دعواتهما لإنهاء العنف في ليبيا وأصرا على ضرورة إيجاد حل سياسي للنزاع. ومن الواضح أن صون السلام لا يمكن تحقيقه من دون دعم إقليمي.

وأشكر جامعة الدول العربية على مساعدتها المستمرة لمجلس الأمن في تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على ليبيا بموجب القرار 2526 (2020) الذي يهدف، أولا وقبل كل شيء، إلى حماية المدنيين.

وتظل مسألة تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من السكان أيضا مسألة حاسمة في بلدان أخرى. ففي اليمن، تتفق الأمم المتحدة وأعضاء جامعة الدول العرية على أنه لا سبيل لإيجاد حل إلا بالوسائل السياسية. وللأسف، فإن الحرب في اليمن أبعد ما تكون عن الانتهاء، ولا تزال الحالة الإنسانية في تدهور مستمر. وأدعو جميع أطراف النزاع إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

وفي سورية، فإن السبيل الوحيد للمضي قدما هو عملية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية بموجب القرار 2254 (2015). والمشاركة النشطة للمجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء جامعة الدول العربية، أمر أساسي لضمان التوصل إلى اتفاق نهائي بين النظام السوري ومعارضته المشروعة.

وتردد إستونيا ما جاء في البيان الرئاسي (S/PRST/2019/5) الصادر في حزيران/يونيه 2019 والذي أكد أهمية تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال

الحوار المستمر بين المبعوثين الخاصين للجانبين، فضلا عن تبادل المعلومات ذات الصلة والعمل المشترك لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات.

وأشجع وكالات الأمم المتحدة بصفة خاصة على البحث عن سبل لتعزيز التنسيق مع جامعة الدول العربية في مجالات الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام وتغير المناخ وضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر السيد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسيدة ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتيهما. إننا نجتمع بعد 10 سنوات من بداية الربيع العربي، وينطوي ترؤس تونس لاجتماعنا على دلالات كبيرة. إن التطلعات إلى الحرية والكرامة والديمقراطية التي أعربت عنها شعوب المنطقة لا تزال ذات أهمية، ولا يزال من الضروري تحقيق تلك التطلعات.

في البداية، أود أن أذكّر بضرورة وقف إطلاق النار في جميع النزاعات في المنطقة، عملا بالقرار 2532 (2020)، المتخذ في تموز/يوليه بمبادرة من تونس وفرنسا.

وقد تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في ليبيا في 23 تشرين الأول/أكتوبر تحت رعاية الأمم المتحدة. وندعو إلى تنفيذ أحكامه تنفيذا كاملا. ومن الضروري تعزيز التعبئة الدولية في هذا الصدد. وسيتطلب التنفيذ الكامل، على وجه الخصوص، إنشاء آلية رصد ذات مصداقية. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تسهم في ذلك الجهد من أجل دعم الأمم المتحدة. ونرحب بدور جامعة الدول العربية في هذا الصدد. ومن الضروري أيضاً إسكات المدافع مرة واحدة وإلى الأبد في سورية واليمن.

ثانيا، عدا عن اتفاقات وقف إطلاق النار، فإن الحلول السياسية هي السبيل الوحيد لوضع حد لهذه النزاعات. ودعم المجتمع الدولي، وأعضاء جامعة الدول العربية على وجه الخصوص، لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في سورية وليبيا واليمن أمر بالغ الأهمية. وفي سورية، وفي غياب حل سياسي متين يتماشى مع القرار 2254 (2015)، ستواصل فرنسا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي معارضة إعادة تأهيل النظام السوري وسيرفضون تمويل إعادة الإعمار. وفي هذا الصدد، نرحب بالموقف الثابت الذي اتخذته جامعة الدول العربية فيما يتعلق بإعادة إدماج سورية.

وفي الشرق الأوسط، رحبت فرنسا بتطبيع العلاقات بين عدة دول عربية وإسرائيل، الأمر الذي سيسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي. وفي إطار مجموعة عمان، تعمل فرنسا لتحديد سبل ملموسة لإعادة بناء الثقة وتيسير الحوار بين الطرفين، وهو أمر ضروري لإيجاد حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في إطار القانون الدولي والمعايير المتفق عليها.

وتؤدي تلك التحديات إلى تفاقم التحديات القائمة على صعيد الانتشار النووي والإرهاب في المنطقة. ويتطلب التصدي لها وحدة مجلس الأمن في ضمان احترام القانون الدولي والامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها.

وفي هذا الصدد، يجب تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة والقرار 2231 (2015)، اللذين يوفران حلاً ملموساً وفعالاً لأزمة الانتشار الإيرانية، تنفيذاً كاملاً. ويجب على إيران أن تعود من دون تأخير إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها النووية بموجب الخطة. ويثير استئناف إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المائة والإعلان عن التحضيرات الجارية لإنتاج معدن اليورانيوم بالغ القلق ويمثلان تطورين سلبيين قد تترتب عليهما آثار عسكرية خطيرة. ولذلك، يجب على إيران أن تضع حداً فورياً لتلك الأعمال التي تزيد من خطر التصعيد، وبالتالي تهدر فرصة للعودة إلى النهج الدبلوماسي.

وفي هذا السياق الصعب، فإن إعلان العلا، الذي يعلن عن وجود اتجاه للمصالحة بين دول الخليج العربية، أمر واعد. وإسهام الكويت في هذا الجهد جدير بالثناء. ولا تزال فرنسا على أهبة الاستعداد لتخفيف حدة التوتر في الخليج من خلال بعثة المراقبة البحرية الأوروبية في مضيق هرمز. وسنواصل أيضا دعمنا الكامل لجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز الحوار الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

وإسهام جامعة الدول العربية أمر حاسم في إحراز تقدم بشأن هذه المسائل، ولا بد من تعزيز تعاونها مع المجلس وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ونرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية. ويُنتظر أن يعزز عمله مبادرات التعاون الملموسة، ولا سيما فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات والترويج لقيم الأمم المتحدة في الدول الأعضاء في الجامعة.

وفيما يتعلق بالعراق، أود أن أكرر التأكيد على أهمية الاستجابة لطلبات الحكومة العراقية لمراقبة انتخاباتها. وسيكون للأمم المتحدة دور حاسم في هذا الصدد، بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. وقيمة هذا المسعى لا تُقدر بثمن بالنظر إلى أن نجاح الانتخابات أمر أساسي لاستقرار المنطقة.

إن العواقب الإنسانية للأزمات في المنطقة كبيرة. وفي هذا السياق، يمكن لجامعة الدول العربية أن تضطلع بدور حاسم في أن تنقل إلى دولها الأعضاء مناشدات الأمم المتحدة لتقديم تبرعات، لا سيما لليمن وسورية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

أخيرا، أود أن أكرر اقتراح فرنسا بعقد جلسة سنوية لمجلس الأمن لمعالجة جميع هذه المسائل، يحضرها الممثلون الخاصون والمبعوثون الخاصون المعنيون للأمين العام وممثل لجامعة الدول العربية. وتُبين جلسة المجلس المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر بشأن الأمن في الخليج (انظر S/2020/1037) فائدة المناقشة التي تتجاوز معالجة كل أزمة على حدة.

وفيما يتعلق بكل تلك المسائل، تقف فرنسا على أهبة الاستعداد للإسهام.

المرفق السابع

بيان البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بالترحيب بالسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في مجلس الأمن. وأشكره على أفكاره الثاقبة والقيمة بشأن هذه المسألة الهامة. وأشكر أيضا وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

إن العالم العربي هو مهد الحضارة ومنشأ ثلاثة أديان رئيسية. ونظرا للموقع الاستراتيجي للعالم العربي، فقد شكلت التطورات الحاصلة فيه تاريخنا المشترك ولا يزال لها تأثير عميق على الصعيد العالمي. وسيكون للتحديات التي تواجهها المنطقة اليوم وكيفية التصدي لها بشكل جماعي تأثير على مستقبلنا الجماعي.

وترتبط الهند والعالم العربي بعلاقة حضارية، ويشمل تفاعلنا مع المنطقة كل جانب من جوانب المسعى الإنساني – من الزراعة إلى التكنولوجيا المتقدمة ومن الطاقة النظيفة إلى مكافحة الإرهاب – بما يليق بمكانته التاريخية ويحقق المنفعة المتبادلة لكلا الجانبين.

وبالنسبة للهند، يكتسي تحقيق السلام والاستقرار في غرب آسيا وشمال أفريقيا أهمية حيوية. وتستضيف البلدان العربية حوالي 9 ملايين هندي، مما يجعلهم أكبر جالية مغتربين في العالم العربي. وتحظى إسهاماتهم في اقتصادات البلدان المضيفة وجهودهم في بناء الدولة بتقدير كبير من جانب شعوب تلك البلدان وحكوماتها على حد سواء. وتبلغ قيمة تحويلات الهنود المقيمين في العالم العربي إلى الهند حوالي 48 بليون دولار سنوياً.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان الحكومة الهندية للمساعدة التي قدمتها البلدان العربية لبعثة فاندي بهارات، وهي أكبر عملية لإعادة التوطين تقوم بها الهند، وربما في جميع أنحاء العالم، خلال القيود المفروضة على السفر بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

كما تنعكس علاقاتنا الثنائية الممتازة مع العالم العربي في مشاركتنا المؤسسية في إطار منتدى التعاون العربي الهندي. ويسرني أن أبلغكم بأن الاجتماع الثالث للمنتدى على مستوى كبار المسؤولين قد عُقد بشكل افتراضي في وقت سابق من هذا الشهر، ونتطلع إلى استضافة الاجتماع المقبل في الهند.

إن مداولات اليوم تتيح فرصة لإلقاء نظرة فاحصة على التحديات التي تواجه المنطقة والتعاون المستمر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ولجامعة الدول العربية دور هام في المنطقة في مجالات الوساطة ومنع نشوب النزاعات وتسويتها.

وتعود النزاعات الجارية في المنطقة إلى عقد من الزمن، وقد أصبحت الآن مطولة بطابعها – سواء في سورية أو ليبيا أو اليمن. ولا يؤثر عدم الاستقرار الذي طال أمده على تلك البلدان فحسب، بل أيضا على المنطقة الأكبر. وفي هذا السياق، أود تقديم بعض الملاحظات.

أولا، يوجد بشر في قلب تلك النزاعات. وبسبب العنف والتشريد بلا هوادة، جلبت هذه النزاعات المؤسفة بؤسا لا يوصف لملايين الناس، ومعظمهم من النساء والأطفال والمسنين، الذين يواجهون نقصا في الغذاء والرعاية الطبية والمرافق الأساسية، بما في ذلك التعليم. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تفاقم معاناتهم. ولذلك، فإننا ندعو جميع أطراف النزاعات – في كل من المنطقة وخارجها – إلى التركيز على

محورية الإنسان وإلى بذل كل ما في وسعها للتخفيف من معاناة الناس الذين لا حول لهم ولا قوة عندما تقوم الفصائل المتحاربة بتصفية حساباتها وإزهاق الأرواح.

ثانيا، إن الغرض الكامل من الانخراط الإقليمي والدولي هو مساعدة البلدان وجميع الأطراف المعنية على حل قضاياها سلميا. وعلينا أن نفكر بجدية فيما إذا كانت أعمالنا تعزز المصالحة أو تدفع الأطراف إلى المزيد من التباعد. وهذا محك هام للهند، حيث أننا نؤمن دائما بالعمليات الداخلية التي تقودها البلدان وليس بالحلول المفروضة من الخارج.

ثالثا، دفعت محاولات نزع الشرعية عن الحكومات وفرض حلول خارجية الأطراف إلى الابتعاد عن المفاوضات وجعلتها تتشكك في العملية السياسية. ويزيد هذا النهج جرأة الجهات الفاعلة الإقليمية على دعم الأطراف الموالية لها، سياسياً وعسكرياً على حد سواء. كما يطمح الوكلاء، بدعم من الجهات التي توجههم، إلى القيام بدور سياسي من دون الكثير من الدعم الميداني، مما يزيد من تعقيد السعي إلى إيجاد أي حل حقيقي.

رابعا، إن وجود مقاتلين إرهابيين أجانب في البلدان التي تعاني من النزاع يشكل تحديا خطيرا للجهود الدولية الجارية. وقد مكّن هؤلاء المقاتلون جماعات إرهابية مثل تنظيمي القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من شن هجمات. وعلى سبيل المثال، من المعروف جيدا أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب في ليبيا يدفعون المنطقة بأسرها إلى التطرف، مما يقوض جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب.

خامسا، لا حاجة إلى القول إن الحل الشامل والسلمي لأي نزاع يجب أن يكون شاملا للجميع ومدفوعا بتطلعات الشعوب وأن يتم التوصل إليه من خلال مشاورات وحوار أوسع نطاقا. وينبغي أن يقتصر دور المجتمع الدولي على تهيئة بيئة مواتية كي تتحقق هذه العملية. ومن دون إيلاء الاعتبار الواجب للنزاهة والعدالة والإنصاف، لن تنجح الجهود المبذولة في تحقيق هدف التوصل إلى حل سلمي دائم ومستدام.

تشكل الملاحظات التي قدمتها قائمة جزئية بأوجه القصور والقيود التي تعتري الجهود الدولية المبذولة في المنطقة حتى الآن. وفي هذا السياق، يكتسي التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أهمية أكبر. إن جامعة الدول العربية، بوصفها منظمة إقليمية أنشئت قبل إنشاء الأمم المتحدة، تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين في المنطقة، كما أن دولها الأعضاء من بين أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. كما أن الدول العربية من أكبر الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية المقدمة إلى البلدان التي تواجه نزاعات مسلحة.

وقد حددت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية مجالات للتعاون وكثفتا حوارهما من خلال مبادرات بناء القدرات والاجتماعات القطاعية واجتماعات التعاون التي تعقد كل سنتين. ويمثل افتتاح مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية في القاهرة وممارسة الإحاطات السنوية التي يقدمها الأمين العام لجامعة الدول العربية أمام مجلس الأمن خطوتين في الاتجاه الصحيح، ولكن يمكن عمل المزيد لإدراك الإمكانات الحقيقية لهذا التعاون. وفي هذا الصدد، أود تقديم الملاحظات التالية:

أولا، يجب أن يكون هناك قدر أكبر من التآزر في السياسات بين المنظمتين. وينبغي لأي مبادرة سلام للأمم المتحدة في غرب آسيا وشمال أفريقيا أن تأخذ في الاعتبار جامعة الدول العربية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، حتى يتم التوصل إلى وحدة الهدف والأسلوب من خلال إيجاد حلول مشتركة.

ثانيا، ينبغي أن يركز التعاون بين المنظمتين أيضـــا على بناء الســـلام والتنمية، لا ســـيما في سيناريوهات ما بعد النزاع. وتساهم جامعة الدول العربية، كمنظمة ومن خلال فرادى الأعضاء فيها على حد سـواء، في جهود التعمير والتنمية الاقتصـادية التي تبذلها ليس دولها الأعضــاء فحسـب، بل أيضـا الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

ثالثا، ينبغي أن تسـعى كلتا المنظمتين إلى تحقيق تنسـيق شـامل على الصـعيد الميداني. وفي هذا الصـدد، سيكون من المفيد عقد اجتماعات منتظمة بين المبعوثين والممثلين الخاصـين للأمم المتحدة وممثلي جامعة الدول العربية.

رابعا، اسمحوا لي أن أضـيف أيضـا أن جميع هذه الأنشـطة يجب أن تتم بأقصـى قدر من الاحترام لمبادئ السيادة الوطنية والاستقلال السياسـي والوحدة والسلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضـاء، بما يتماشـى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

إن مناقشــة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية سـتكون ناقصــة من دون الإشـارة إلى أهميته في عملية السـلام في الشـرق الأوسـط. وينبغي أن تسـتأنف كلتا المنظمتين جهودهما لتيسـير عملية السـلام. وقد شـهدت الأشـهر الأخيرة تطورات إيجابية، بما في ذلك توقيع اتفاقات أبراهام. وتؤيد الهند على الدوام القضـية الفلسـطينية والسـلام والاسـتقرار في منطقة غرب آسيا، وهي جوارنا الأوسـع نطاقا. وعلى هذا النحو، نرحب باتفاقات التطبيع بين إسـرائيل والبلدان الأخرى، التي نعتقد أنها سـتسـهم في تحقيق السـلام والاستقرار في غرب آسيا.

كما نواصـل الحفاظ على دعمنا التقليدي للقضـية الفلسـطينية. ولا يمكن التوصـل إلى حل الدولتين والسلام الدائم إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين بشأن جميع قضايا الوضع النهائي، مع مراعاة التطلعات المشـروعة للفلسـطينيين إلى إقامة دولة وشـواغل إسـرائيل الأمنية. ونحث الزعماء الإسـرائيليين والفلسطينيين على العودة إلى مفاوضات هادفة ونبذ العنف، الذي قد يزيد من صعوبة استئناف المفاوضات.

في الختام، اســـمحوا لي أن أكرر دعم الهند لتعاون أوثق وذي مغزى بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. حيث سـيعود ذلك بالنفع على المنطقة بصـورة هائلة. وسـتواصـل الهند الشـراكة مع البلدان العربية في جهودها لتحقيق الســلام والاســتقرار والازدهار وســتعمل مع جامعة الدول العربية في جهودها لتحقيق الســـلام والأمن الإقليميين ومكـافحـة الإرهـاب ومواجهـة التحـديـات الأخرى وتعزيز التســـامح وتقاليد التعددية.

المرفق الثامن

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أبدأ بتوجيه الشكر إلى وزير خارجية تونس على تنظيم جلسة اليوم.

وأرحب ترحيبا حارا بالأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط. لقد عملت أيرلندا بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها على مر الزمن، ونحن نقدر تقديرا كبيرا الدور الهام الذي تضطلع به الجامعة على الصعيد الإقليمي. وتعتقد أيرلندا أن مؤسسي المنظمة، عند ما صاغوا ميثاق الأمم المتحدة، أدركوا حقيقة أن للمنظمات والترتيبات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، دورا مركزيا وحاسما في كثير من الأحيان في صون السلام والأمن.

وعلى الرغم من أنه تم إحراز تقدم في تنفيذ الفصل الثامن – وقد استمعنا إلى الكثير في هذا الصدد هذا الصباح – من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله للاستفادة الكاملة من قدرات المنظمات الإقليمية لتحقيق أهدافنا الجماعية. وبهذه الروح نرحب بهذه الفرصة اليوم. وقبل النظر إلى بعض التحديات الإقليمية المحددة، أود أن أُدْلي ببعض الملاحظات العامة.

إن أيرلندا، البلد الأوروبي، وهي منطقة تحولت – من خلال التعاون الإقليمي – من أرض خراب بعد الحرب إلى اتحاد مزدهر وسلمي للدول، تؤيد بقوة التعاون الإقليمي بل وتدعو إليه. ونعتقد اعتقادا راسخا أن التعاون في التصدي للتحديات المشتركة التي تواجهها الدول – من إدارة المياه إلى خطر تغير المناخ ومن دور المرأة في الحفاظ على السلام إلى التحدي المشترك الحالي، بطبيعة الحال، المتمثل في مرض فيروس كورونا – يمكن أن يبني الثقة والاطمئنان ويعزز التضامن ويرسي الأسس الحاسمة للسلام.

إن تونس، وهي تصوغ مناقشات اليوم، ترحب على نحو صائب بالتقدم المحرز في التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وتعترف بإسهامها في الاستقرار الإقليمي. وتؤكد الإحاطتان الثاقبتان صباح اليوم، اللتان قدمهما وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمين العام أبو الغيط، تؤكدان على الطموح المشترك بل والحاجة إلى مواصلة البناء عليه.

وتشجع أيرلندا المنظمتين على الاستثمار فعليا في تعزيز هذه العلاقة. ونرحب بإنشاء مكتب اتصال الأمم المتحدة لدى جامعة الدول العربية في عام 2019، ونحث الأمانة العامة على ضمان تزويد المكتب بموظفين على مستوى رفيع من أجل تيسير تعزيز الحوار والتعاون بين المنظمتين. وإذ تضع أيرلندا في اعتبارها أنواع النزاعات في المنطقة وطابعها المترابط، تؤيد بقوة دعوة تونس إلى تكثيف التنسيق بين جامعة الدول العربية والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة في معالجة الأزمات الراهنة في المنطقة. كما نردد دعوة تونس إلى الجميع لدعم الجهود التي تبذلها المنظمتان فيما يتعلق بحل النزاعات ومنع نشوب النزاعات، والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام.

وتشدد أيرلندا بقوة على الحاجة الملحة إلى حلول سياسية دائمة للمنازعات والصراعات في المنطقة، كما سمعنا كل المتكلمين يقولون هذا الصباح. ونحن على استعداد، كعضو في مجلس الأمن، للقيام بدورنا لدعم هذا العمل هنا في المجلس وكذلك سندعم الجهود المماثلة التي تبذلها جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء.

ونرحب بإعلان محافظة العلا الصادر في 5 كانون الثاني/يناير، الذي أصدره أعضاء مجلس التعاون الخليجي ومصر، إذ أنه يمثل معلما رئيسيا في تطوير التكامل والتعاون والاستقرار والرخاء بشكل أوثق على الصعيد الإقليمي. ولا نملك إلا أن نأمل في أن يتم البناء على التقدم المحرز في العلا في الأشهر المقبلة.

ونرحب باتفاق وقف إطلاق النار الليبي الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر وكذلك بتقرير الأمين العام لشهر كانون الأول/ديسمبر عن خيارات رصد وقف إطلاق النار. ويظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على استعداد لدعم رصد وقف إطلاق النار ذلك. ويساور أيرلندا القلق من أن العناصر الرئيسية للاتفاق لا تزال من دون تنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق بانسحاب المقاتلين الأجانب. وتتطلع أيرلندا إلى تنفيذ خريطة الطريق السياسية صوب انتخابات كانون الأول/ديسمبر، بفضل العمل الجاري للمنتدى السياسي الليبي، الذي اضطلعت فيه النساء المشاركات بدور حاسم. وترحب أيرلندا بتوصياتهن لتحسين مشاركة المرأة في العملية السياسية وفي الحكم. ونأمل أن يكون النجاح مثالا مفيدا في أماكن أخرى من المنطقة ونأمل أن تواصل جامعة الدول العربية تقديم المساعدة في تلك العملية.

كلنا يعلم أنه يجب علينا أن نضاعف جهودنا لوضع حد للنزاعين الرهيبين في اليمن وسورية. ونحن ندرك أنه لا توجد حلول عسكرية لهذين النزاعين، ونتشاطر الطموح إلى الاتفاق على مسارات سياسية للمضي قدما. ونعلم كذلك أن السلام المستدام يتطلب احترام حقوق الإنسان وأنه لا بد من أن يحاسب المسؤولون عن انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وكذلك علينا أن نواصل، بشكل جماعي، بذل كل ما في وسعنا لدعم العاملين في المجال الإنساني في الوصول إلى المحتاجين. واليوم، وباسم أيرلندا، أجدد دعوتنا إلى إيصال المعونة الإنسانية من دون عوائق إلى كل من هو بحاجة إليها، ولا سيما في مناطق النزاع.

وتظل أيرلندا ملتزمة التزاما ثابتا، بوصفها مساهما رئيسيا بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ عام 1978، باستقرار لبنان في الوقت الذي يواجه فيه شعبه تحديات سياسية واقتصادية معقدة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالدعم والتضامن القويين من جامعة الدول العربية. كما إننا ندرك أن هناك تسع عمليات لحفظ السلام تحت المراقبة الإقليمية للجامعة. إن حفظ السلام مهمة هامة ونبيلة، وأيرلندا تؤيد جهود الجامعة لتعزيز القدرات الإقليمية في ذلك الصدد.

وكما يدرك الأمين العام أبو الغيط إدراكا تاما، فإن أحد العناصر الرئيسية للأمن الإقليمي والعالمي هو إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. فتحقيق حل شامل وعادل ودائم يقوم على وجود دولتين أمر بالغ الأهمية – ليس فقط للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني ولكن لإطلاق مستقبل أفضل وأكثر سلاما للمنطقة بأسرها.

وترحب أيرلندا بالمرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس عباس في 15 كانون الثاني/يناير بشأن إجراء الانتخابات. فهذه خطوة هامة في تجديد الشرعية والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم العملية الانتخابية.

ونرحب باتفاقات التطبيع بين إسرائيل وعدد من بلدان المنطقة. ويحدونا أمل صادق في أن يعقب ذلك انخراط شامل في دعم تدابير ملموسة لبناء الثقة فيما بين الأطراف ومن جانبها، وأن يكون هناك دور منشط للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لتحقيق تقدم نحو تحقيق سلام عادل ودائم.

وفي الختام، أشكر وزير خارجية تونس والرئاسة التونسية على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. كما أشكر الأمين العام أبو الغيط. وستواصل أيرلندا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، شراكتنا الملتزمة مع السيد أبو الغيط وجامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها في معالجة قضايا السلام والأمن خلال العامين المقبلين. فعلى السيد أبو الغيط مسؤولية هامة ومرهقة، ويمكنه أن يعول على أيرلندا.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماني

يعرب الوفد الكيني عن امتنانه لحكومة تونس على عقد هذه الجلسة، ويشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على إحاطتيهما.

يلاحظ وفد بلدي أن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية قد تطور على مدى عدة عقود – منذ توقيع اتفاق التعاون في عام 1960 إلى إبرام بروتوكول تعديله عام 2016 كتحديث للاتفاق بين الكيانين.

وإذ تحتفل المنظمتان بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائهما وتحتفلان بمرور سنوات عديدة من التعاون بينهما، فإن من المؤسف أن نلاحظ أن العالم العربي لا يزال يواجه طائفة من التهديدات الأمنية المعقدة والعابرة للحدود. ويتطلب ذلك تكثيف التنسيق والشراكة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في معالجة الأزمات داخل المنطقة، مع التركيز بشكل خاص على منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام ومكافحة الإرهاب.

وبينما نعمل على تعزيز ذلك الترتيب التعاوني، نلاحظ أيضا أن البلدان الأفريقية تشكل ما يقرب من نصف أعضاء جامعة الدول العربية. لذلك وضع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إطارا للتعاون طويل الأمد يتسم بعقد مؤتمرات قمة منتظمة واصلت التركيز على المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك السلام والأمن والتنمية والتجارة عبر الإقليمية.

ونعتقد أن شراكتهما شراكة طبيعية ويمكنها أن تعطي دفعة قوية للسلام والأمن الجماعيين. ونظرا للعدد الكبير من المسائل التي ينظر فيها المجلس من جميع أنحاء أفريقيا والعالم العربي، نعتقد أن من شأن التشاور الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن أن يسهم في شراكة أكثر فعالية ويعزز القدرة على تحقيق السلام الذي تتوق إليه شعوب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والدول الأفريقية.

ويمكن لهذا النهج الثلاثي أن يزيد الزخم في مختلف الحالات في أفريقيا. ويمكنه أن يعزز الدعم للسلام والانتقال السياسي الذي تقوده ليبيا، بما في ذلك الحوارات السياسية الأخيرة داخل ليبيا، بطريقة تكفل استجابة النتائج للسياق الوطني والاحتياجات الأمنية المحددة للشعب الليبي وكذلك للدول المجاورة والمنطقة. ويمكنه أن يقدم دعما مستمرا لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان. ويمكنه تقديم الدعم المنسق لحكومة الصومال الاتحادية، بما في ذلك التدابير اللازمة لهزيمة حركة الشباب. ويمكنه أن يساعد على تعزيز مبادرات وعمليات مكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي وحوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. ويمكنه أيضا أن يساعد على تعزيز التدابير الجماعية والمنسقة لتأمين المجال البحري، ولا سيما البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، بغية ضمان سلامة التنقل في تلك الممرات المائية وخلوها من القرصنة والإرهاب وأي مواجهات بحرية خطيرة.

وأخيرا، لا يمكن تجاهل التحديات الناشئة التي تواجه السلام والأمن في أي دولة عضو في جامعة الدول العربية التي يعاني الكثير منها من آثار تغير المناخ. وتعتمد بلدان أخرى على الإيرادات الوطنية

المتأتية من اســـتغلال الهيدروكربونات ويجب عليها أن تحقق التحول في مجال الطاقة مع تحول العالم إلى الطاقة المتجددة. وينبغي إيجاد حلول لتيسير هذا التحول.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم كينيا لعلاقة تعاون قوي بين جامعة الدول العربية ومجلس الأمن بوصفها عنصرا حاسما في السعي إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين في العالم العربي.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر الوزير عثمان الجرندي على عقد هذه المناقشة، وكذلك السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على إحاطاتهم الثاقبة والزاخرة بالمعلومات. كما نرحب بوزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة في هذه الجلسة.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر أساسي في الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. ويتطلب تعقد التحديات العالمية التي نواجهها، والتي لا يستثنى منها أي بلد أو منطقة، عملا متماسكا ومتضافرا وجماعيا. ونؤكد مجددا دعم المكسيك لتعددية الأطراف التي تشمل التنسيق بين الأمم المتحدة ومختلف الآليات الإقليمية للتصدي للتحديات المشتركة وتحديد أوجه التآزر المحتملة وتنفيذ الإجراءات المشتركة.

وتتطلب تحديات السلم والأمن الدوليين أن تكون التدابير العالمية مصحوبة بإجراءات إقليمية، وأن تكون كلتاهما قادرتين على الاستجابة لخصوصيات جميع البيئات. كما أن المنظمات الإقليمية ضرورية لمنع النزاعات والوساطة وتسويتها بالوسائل السلمية، فضلا عن بناء السلام وحفظه. وتشيد المكسيك بعمل جامعة الدول العربية كشريك استراتيجي. ونواصل الحوار السلس والإيجابي مع الجامعة على أساس آلية تشاور ثنائية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، ولدينا صندوق للتعاون الإنمائي الدولي يقدم الدعم لمشاريع التعاون التقني والتبادل الأكاديمي وتكوين رأس المال البشري.

وليس سرا أن الشرق الأوسط قد شهد عدم الاستقرار في السنوات الأخيرة. بيد أن بوادر تطبيع العلاقات بين مختلف بلدان المنطقة أمر مشجع. وفي ذلك الصدد، نرحب بمؤتمر القمة الناجح الذي عقد في 5 كانون الثاني/يناير في محافظة العلا بالمملكة العربية السعودية، وكذلك بإعادة فتح الحدود والمجال الجوي بين المملكة العربية السعودية والبحرين ومصر والإمارات العربية المتحدة وقطر.

وأصبح التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ذا أهمية متزايدة. ومن المهم مواصلة تعزيزه. وكان افتتاح مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية في القاهرة مؤخرا من الخطوات الكبيرة والملحوظة في ذلك الاتجاه. ويشيد بلدي أيضا بدعم الجامعة لجهود المنظمة في ليبيا لأجل وقف إطلاق النار والعودة إلى العملية السياسية في ذلك البلد، فضلا عن وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب في البلدان العربية تتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونشدد أيضا على الدور الذي ستؤديه جامعة الدول العربية في وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية المعنية بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويتيح الاجتماع السنوي لمجلس الأمن مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مجالا مفيدا لتحديد الفرص والإسهام بطريقة متوازنة في معالجة الأوضاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونؤكد على وجه الخصوص أهمية التنسيق الوثيق بين جامعة الدول العربية والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة.

وتمشيا مع البيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/2012/20 الصادر في أيلول/سبتمبر 2012 والبيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/2019/5 الصادر في حزيران/يونيه 2019، ندعو إلى مزيد من التعاون بين المنظمتين في جميع المسائل المتعلقة بالإنذار المبكر والوقاية فضلا عن حفظ السلام وبنائه.

وأخيرا، نؤكد مجددا أهمية متابعة تنفيذ القرار 2532 (2020) الذي يؤكد من جديد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، ونشيد بدور المنظمات الإقليمية في مواصلة تضافر الجهود ودعم تلك المبادرة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أعرب، من خلال وزير خارجية تونس، عن امتناننا للجمهورية التونسية لتنظيمها هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع ”التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية“.

وإذ تحتفل هاتان المنظمتان، اللتان تجسد مُثلهما التعددية، بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائهما، فإن السلام والاستقرار في العالم العربي لا يزالان يكتسيان أهمية حيوية للمجلس بسبب مشاركة العديد من بلداننا التي لها علاقات خاصة، بدرجات متفاوتة، مع هذه المنطقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا للسيدة ديكارلو والسيد أبو الغيط على إحاطتيهما الوثيقتي الصلة بالموضوع.

وكما أشرنا دائماً خلال المناقشات المختلفة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أثبتت المنظمات الإقليمية دورها القيادي في منع نشوب النزاعات وحلها. فهي تتمتع بميزة معرفتها بالديناميات الثقافية والسياسية بصورة أفضل ويمكنها أن تكون أقل الأطر تكلفة وأكثرها فعالية لتحديد الأسباب الجذرية للنزاعات وإيجاد الحلول لها.

وتحقيقاً لتلك الغاية، رحب وفد بلدي ترحيباً حاراً بالبيان الرئاسي الصادر في عام 2019 (S/PRST/2019/5)، والذي يشدّد أيضاً

”على أهمية التعاون والتنسيق ثلاثياً بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بشأن قضايا السلام والأمن الأقاليمية، وكذلك التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى بشأن الحالات ذات الاهتمام المشترك“.

ونلاحظ أن التعاون، على الرغم من ذلك البيان، لم يرقَ إلى مستوى التوقعات، ولا سيما في الملف الليبي. ويحدونا الأمل في أن تتعزز في المستقبل القريب ديناميات التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بما يخدم مصالح المنظمتين والأهداف التي تسعيان إلى تحقيقها.

وبما يتجاوز القضية الليبية، يكتسي التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية أهمية خاصة بالنسبة لبلدي، الذي يتولى الرئاسة الحالية لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي. وكما يعلم الجميع فإن القضية الفلسطينية، التي هي السبب الرئيسي لوجود منظمة التعاون الإسلامي، ذات أهمية خاصة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وفي هذا الصدد، لا يزال وفد بلدي مقتنعاً بأنه لا يمكن لإسرائيل ولا للفلسطينيين أن يحققوا تطلعاتهم المشروعة، على المدى الطويل وبصورة دائمة، وهي التطلع إلى الأمن لأحد الطرفين، وإلى إقامة دولة مستقلة تتوافر لها مقومات البقاء للآخر، دون التوصل إلى حل تفاوضي على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبالمثل، يظل وفد بلدي على قناعة بأنه لا يمكن حل النزاعات في سورية واليمن وأفغانستان، التي لها عواقب مباشرة على المنطقة، بالوسائل العسكرية. وعوضا عن ذلك، يجب أن نشجع على إيجاد حل سياسي يُستوحى من الشعوب المعنية وتقوده تلك الشعوب، بدعم من المجتمع الدولي. وفي السياق نفسه،

يجب أن يكفل التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إيجاد استجابات للتحديات الإنسانية الناجمة عن تلك النزاعات.

وفي ليبيا وسورية واليمن، على سبيل المثال لا الحصر، نشهد في كثير من الأحيان مآسي إنسانية ضحاياها، للأسف، هم النساء والأطفال. وفي تلك الحالات، ينبغي أن تأتي الإسعافات الأولية من بلدان المنطقة، حيث تزداد صعوبة تيسير المساعدة الإنسانية الدولية بسبب التعدي المؤسف للاعتبارات السياسية على المسائل الإنسانية.

وقد تفاقم استمرار النزاعات، المصحوبة بالأزمات الإنسانية، بسبب العواقب الوخيمة لجائحة فيروس كورونا، وكلها أمور تدعونا إلى تنسيق جهودنا بشكل أفضل للاستجابة بفعالية لتلك التحديات.

وينبغي أن يتيح تعزيز التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية النهوض بالسلام والأمن لصالح العديد من الدول الأعضاء المتضررة من الأزمات. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بمبادرة فتح مكتب اتصال للأمم المتحدة لدى جامعة الدول العربية. ولا شك في أن هذا المكتب سيكون عاملاً حفازاً لتطوير التعاون بين المؤسستين، وهو ما ننشده بكل حماس.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أشكر السيد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسيدة ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتيهما المثيرتين للاهتمام واللتين جاءتا في الوقت المناسب. كما أشكر وزير الخارجية عثمان الجرندي على بيانه وعلى ترؤسه شخصياً هذه الجلسة الهامة اليوم. وأخيراً، أرحب بحضور السيد أنور بن محمد قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات العربية المتحدة، في هذه الجلسة.

تعتقد النرويج أن زيادة شمولية مداولات المجلس بشأن المسائل المدرجة في جدول أعماله ستزيد من إلمام المجلس بالحالة وتيسر اتخاذ قراراته. ولذلك فإن التعامل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر مهم. ونؤيد بقوة التعاون والحوار بين المجلس وجامعة الدول العربية بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بالسلام والأمن في المنطقة. وتظل الحالة السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معقدة للغاية، ومتقلبة في عدة بلدان. فلا تزال النزاعات في سورية وليبيا واليمن مستمرة، والوضع في الصحراء الغربية أكثر توتراً الآن مما كان عليه منذ وقت طويل.

وفي الوقت الذي نرحب فيه بالتطورات الأخيرة التي شهدتها قمة مجلس التعاون الخليجي، وبآفاق استعادة الوحدة الخليجية، لا تزال التوترات في منطقة الخليج مرتفعة. وعلاوة على ذلك، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية تشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. كما أن عدم التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يزال مصدراً للقلاقل في المنطقة. ونرى تحركاً إقليمياً جديداً، حيث قام عدد من أعضاء جامعة الدول العربية مؤخراً بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الدعم القوي للقضية الفلسطينية في العالم العربي قوياً. وربما تشكل هذه الدينامية الجديدة فرصة لبذل محاولات جديدة للتوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين. ونشجع على زيادة التنسيق بين جامعة الدول العربية والمجلس لدعم هذه العملية.

إن منظمات مثل جامعة الدول العربية مهمة لتيسير الحوار وبناء توافق الآراء وتضييق الفجوة بين الدول. ونشجع الجامعة على الاضطلاع بدور أبرز في تعزيز الاستقرار والسلام والمصالحة في المنطقة، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين.

وأود أن أبرز مشاركة جامعة الدول العربية في اللجنة الرباعية لليبيا، إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية لدعم العملية السياسية التي تقودها ليبيا. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤيد ونشجع الجهود المبذولة لتكثيف الاتصال والتنسيق بين جميع المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من أجل التصدي للأزمات في المنطقة. ونشجع الأمانتين على مواصلة العمل معاً لتحديد مجالات ملموسة للتعاون وقابلة للتحقيق واقعياً، لا سيما في مجال السلام والأمن.

ويمكن أن يكون دعم شبكات النساء الوسيطات أحد هذه المجالات لزيادة التعاون. فلا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الحياة السياسية وفي الجهود المبذولة في مجالات السلام والأمن في منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا، كما هو الحال في أماكن كثيرة من العالم. ولهذا السبب تتسم شبكات النساء الوسيطات بأهمية كبيرة؛ فهي تثبت كفاءة وقدرات القيادات النسائية المحلية.

ويسرنا جداً أن جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أطلقتا شبكة الوسيطات العربيات لتعبئة الجهود لتعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام وحفظ السلام. ونرحب أيضاً بالجهود المشتركة التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية لدعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. إن لمشاركة المرأة في عمليات السلام والاستقرار المحلية والوطنية في اليمن أهمية قصوى. إن خطة العمل الوطنية اليمنية بشأن المرأة والسلام والأمن أداة جيدة، ونشجع الجميع على دعم تنفيذ اليمن لتلك الخطة.

ونرحب أيضا بالتعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالمناخ والأمن، بما في ذلك من خلال آلية الأمن المناخي.

في الختام، أشعر بالتشجيع إزاء البيانات التي أُدلي بها اليوم، ويحدوني الأمل في أن يتسنى تعميق التعاون بين المجلس والجامعة بقدر أكبر من أجل تحقيق المزيد من السلام والأمن في المنطقة.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

نرحب بمشاركتكم في مناقشة اليوم بصفتكم رئيس مجلس الأمن. كما نحيط علما بمشاركة السيد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، عن طريق التداول بالفيديو. ونشكره ونشكر وكيلة الأمين العام، روزماري ديكارلو، على المعلومات والتقييمات التي قدماها. كما نرحب بمشاركة السيد أنور بن محمد قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

دأبت روسيا على الدعوة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وقد مرت نفس المدة على إنشاء المنظمتين، وأنشئت كلتاهما لضمان السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومن أجل تعزيز التفاعل بينهما، تم افتتاح مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية في مقر الجامعة العربية في القاهرة في عام 2019. وندعو إلى الاستخدام الفعال لتلك القناة.

للأسف، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صعبة، ويرجع ذلك جزئيا إلى الأزمات الحادة التي لم تُحل والناجمة غالبا عن التدخل الخارجي. ولا تزال النزاعات في سورية وليبيا واليمن متقلبة وهناك تصعيد في الصحراء الغربية وثمة حاجة إلى بذل جهود لتعزيز الاستقرار في العراق. وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لكسر الجمود بشأن المسألة المركزية في المنطقة – أي تسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونأمل ألا يؤدي التطبيع الأخير للعلاقات بين عدد من البلدان العربية وإسرائيل إلى المزيد من الانتهاكات لحقوق الشعب الفلسطيني، بل أن يعزز التسوية العادلة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس المعايير المتفق عليها دوليا.

وتؤدي كل مواطن الضعف هذه إلى تعزيز الآراء المتطرفة وتزيد من مظاهر التطرف. وتصبح مهمة اتخاذ تدابير جماعية لمكافحة التهديد الإرهابي أكثر إلحاحا. وقد فاقمت جائحة فيروس كورونا الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الصعبة أصلا في عدد من البلدان العربية. وتستدعي هذه الحالة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية في مواجهة التحديات الجديدة وحفظ السلام والمنع المشترك لتصعيد النزاعات في المنطقة. ومن شأن ذلك أن يسهم في حل المشاكل والمنازعات القائمة سلميا من دون تدخل خارجي، مع احترام مصالح جميع الأطراف المعنية وعلى أساس القانون الدولي.

وتحقيقا لهذه الغاية، هناك حاجة متزايدة إلى جامعة الدول العربية بوصفها آلية للحوار المتعدد الأطراف بين الأطراف الإقليمية الفاعلة. ونرى أن من المهم تفعيل التنسيق بين جامعة الدول العربية والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات في المنطقة العربية من أجل بلورة فهم أفضل لطبيعة المشاكل التي تواجهها وإيجاد تدابير مشتركة ممكنة لمعالجتها.

ونحن مهتمون بأن تكون جامعة الدول العربية قوية وموحدة وفعالة، مما يعزز من مكانة البلدان العربية في منع نشوب النزاعات وحلها. ونعتقد أن محاولات منع التقارب بين الدول العربية من قبل جهات خارجية تسعى إلى تحقيق مصالح جيوسياسية هي محاولات لاأخلاقية وغير مقبولة.

ونعتقد أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي أن يقوم على أساس الاعتراف بالدور القيادي للأطراف الفاعلة الإقليمية في تحديد سبل تسوية النزاعات في ذلك الجزء من العالم.

ونظرا لإمكانات جامعة الدول العربية في نشـــر ثقافة الســـلام بين الأديان والأعراق ومكافحة الأيديولوجيات الراديكالية والمتطرفة، من المهم إجراء حوار بين الأمم المتحدة والجامعة العربية بشـــأن حالة المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية والعرقية المتضررة من النزاعات.

إن من مصلحة جميع الدول في المنطقة العربية وخارجها أن تتخلى عن تبادل الاتهامات والشكوك، ناهيك عن اسـتخدام الجزاءات الأحادية الجانب والضـغوط والاسـتفزازات. وللأسـف، لم تتراجع حدة التوترات في منطقة الخليج الفارسـي، بما لها من أثر مزعزع للاسـتقرار على العلاقات الدولية ككل، والتي تُفاقمها إلى حد كبير حكومة الولايات المتحدة بشـكل مفتعل. ونكرر الدعوة إلى تهدئة الوضـــع، كما أكدت ذلك جلســة مجلس الأمن المعقودة في تشـــرين الأول/أكتوبر عن طريق التداول بالفيديو بشـــأن هذا الموضـــوع (انظر S/2020/1037)، برئاسـة وزير الخارجية الروسـي سـيرغي لافروف. ونقدر البيان الذي أدلى به السـيد أبو الغيط في ذلك الحدث، الذي يؤكد بشـكل قاطع رغبة الجامعة العربية في السـعي إلى إيجاد حل دبلوماسـي للتناقضات القائمة.

ونؤكد استعدادنا - بصفتنا الوطنية وجماعيا - للمساعدة بأي شكل من الأشكال في عملية تطبيع الحالة، بما في ذلك من خلال التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وقد طرحنا مبادرة لضـــمان الأمن الإقليمي من خلال نبذ نُهج المواجهة والترويج لجدول أعمال توحيدي وبناء. إن مفهوم روســـيا للأمن الجماعي في الخليج الفارســـي هو دعوة للحوار، يمكن أن تؤدي الجامعة العربية دورا هاما فيها. إنها دعوة للســلام، وليســت الحرب. وفي يوم مارتن لوثر كينغ الابن، أود أن أقتدي بزملائنا الأمريكيين وذلك بالإشــارة إلى اقتباس مختلف من كلام السيد كينغ، يبدو أنهم يتجنبون ذكره:

"إن الأمة التي تسـتمر سـنة بعد سـنة في إنفاق الأموال على الدفاع العسـكري أكثر مما تنفقه على النهوض الاجتماعي تقترب من الموت الروحي".

وهناك حاجة إلى وضع حد لقعقعة السلاح وإشعال سباق تسلح في المنطقة.

وستواصل روسيا تعزيز شراكتها مع جامعة الدول العربية بشأن القضايا الدولية والإقليمية. وتحقيقاً لذلك، سنستفيد من آلية منتدى التعاون العربي - الروسي، التي عُقدت دورتها الوزارية الخامسة في موسكو في عام 2019. وتؤكد خطة العمل المعتمدة في ختامها والبلاغ المشـــترك تقارب المواقف والتقاءها بشـــأن مجموعة واسعة من القضايا. ونتطلع إلى مواصلة الحوار بتلك الصيغة، مع تحسن الحالة الوبائية. وفي ذلك السياق، نؤكد استعدادنا لمناقشة الجهود المشتركة لمكافحة فيروس كورونا.

ونؤكد روح تعزيز الصـداقة والتعاون الروسـيين - العربيين. كما سـنعزز التنسـيق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

المرفق الرابع عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

أشكر السيد عثمان الجرندي، وزير خارجية الجمهورية التونسية، على عقد جلسة اليوم الهامة. ونعرب عن امتناننا للسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما نرحب بمشاركة السيد أنور بن محمد قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجموعة الدول العربية.

تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ونشيد بالدول الأعضاء في الجامعة العربية على التزامها المستمر بجهود السلام. ونغتنم هذه الفرصة لنرحب بإعلان مؤتمر قمة العلا الذي اختتم مؤخرا، والذي ننوه به بوصفه خطوة إيجابية نحو تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. وينبغي مواصلة جهود التوحيد الدبلوماسية هذه في الوقت الذي تقوم فيه بلدان المنطقة ببناء الثقة وتعزيز العلاقات للتغلب على التهديدات المشتركة.

تؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا حيويا في التوسط في النزاعات واستعادة السلام في مناطقها. وهذا ما تم الاعتراف به في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وحتى في الفقرة 96 من المذكرة الرئاسية S/2017/507، وهي دليلنا بشأن أساليب العمل. وعلاوة على ذلك، يمثل البيان الرئاسي S/PRST/2019/5 الصادر في حزيران/يونيه 2019 تطورا هاما في العلاقة بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية. ويشكل تنظيم إحاطة سنوية يقدمها الأمين العام للجامعة العربية خطوة طيبة نحو إقامة علاقات مثمرة بقدر أكبر. وقد عززت الإحاطات السنوية علاقات المنظمة مع الأطراف الفاعلة الإقليمية الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ونأمل أن ينطبق الأمر نفسه على جامعة الدول العربية. والواقع أن النزاعات المعقدة في العديد من الدول الأعضاء في المنطقة العربية تؤكد ضرورة التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية.

وتواجه المنطقة العربية حاليا عدة تحديات، بما في ذلك الأوضاع في الصومال والسودان وليبيا ولبنان واليمن وفلسطين وسورية. وقد أسفرت تلك النزاعات التي طال أمدها عن بعض من أسوأ الأزمات الإنسانية التي واجهها العالم على الإطلاق، وهي تؤثر بلا شك على الاستقرار الإقليمي. والحل العملي والدائم الوحيد لضمان السلام والازدهار في المنطقة هو من خلال العمليات السياسية الشاملة عوضا عن الوسائل العسكرية. والمشاركة البناءة من جانب الأعضاء الإقليميين أمر حاسم لتحقيق هذا الهدف. ولذلك فإننا نشجع على تعزيز التعاون بين المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ويمكن أن تكون تلك العلاقة مفيدة للطرفين في الوساطة ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام. لدى المنظمات الإقليمية معرفة قيمة يمكن أن تزيد من ثراء الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

وبالانتقال إلى الحالة في فلسطين، نعيد تأكيد أهمية مبادرة السلام العربية ونثني على التزام جامعة الدول العربية بالنهوض بحل شامل للنزاع المستمر منذ عقود. وتحقيقا لتلك الغاية، نعيد التأكيد على أن الحل المتفق عليه دوليا القائم على وجود دولتين، على أساس خطوط حدود ما قبل عام 1967، يظل الحل الوحيد الموثوق به لتحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين وفي جميع أنحاء المنطقة. كما نردد دعوة الرئيس عباس

إلى الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي لإطلاق عملية سـلام حقيقية ونشـدد على أن جامعة الدول العربية تظل محاورا حاسم الأهمية في تلك المناقشات.

وقد أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة التأكيد على الحاجة إلى التنسـيق والتعاون على النطاق المتعدد الأطراف. وقد تفاقمت الآثار الاجتماعية والاقتصـادية لهذه الجائحة بسـبب النزاعات الجارية وازدياد تدهور الأوضـاع الإنسـانية الناجمة عن تلك النزاعات. ونواصـل الدعوة، من أجل تحقيق تلك الغاية، إلى وقف الأعمال العدائية في جميع الحالات، ولا سـيما في المنطقة العربية، على النحو الذي دعا إليه الأمينان العامان للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في القرار 2532 (2020). وسيتطلب التغلب على جائحة كوفيد-19 وعلاج الانكماش الاجتماعي والاقتصـادي الحاد دعم المجتمع الدولي إلى جانب الجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة.

وختاما، فإن لجامعة الدول العربية ومجلس الأمن مصلحة مشتركة في صون السلام والأمن وتعزيز رفاه جميع الشـعوب. ويحدونا أمل وطيد في أن تواصـل منظمتانا تعزيز الروابط التعاونية الحاسـمة اللازمة للتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهنا.

المرفق الخامس عشر

بيان البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أهنئ وفد تونس على تنظيم هذه الجلسة مع جامعة الدول العربية. كما أشكر الأمينين العامين على إحاطتيهما اليوم. إننا نتفق مع الآخرين على أن السلام والازدهار المستدامين على المدى الطويل يتحققان على أفضل نحو من خلال الجهود المنسقة لمنع النزاعات وحلها.

وكذلك من الصواب أن نعترف بالدور الأساسي للأمم المتحدة والجامعة العربية والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، في هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، في إنشاء ودعم النظام الدولي القائم على القواعد الذي يوفر أساسا للعمل المنسق والجماعي للتصدي لأكبر التحديات التي تواجهنا – وهو إنجاز يتجلى بوضوح كبير في عام عانينا فيه جميعا، وما زلنا نعاني، من جائحة عالمية.

لقد اضطلعت الجامعة، ولا تزال، بدور هام في تعزيز السلام والأمن الإقليميين وتعزيز التعاون والصداقة فيما بين الدول العربية وبين المنطقة وبقية العالم. فقد كانت طوال تاريخها صوتا للاعتدال والوسطية في أوقات النزاع الإقليمي. ومن شأن البناء على ذلك وتعميق العمليات السياسية الشاملة بمشاركة المرأة أن يمكننا جميعا من مواجهة التحديات الملحة التي نتشاطرها في المنطقة، التي تظل تتطلب اهتمام المجتمع الدولي العاجل.

وبالانتقال إلى بعض التفاصيل، وبدءا بسورية، تظل التسوية السياسية التفاوضية هي الحل المستدام الوحيد للنزاع وتواصل المملكة المتحدة دعم جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة بيدرسن لتحقيق تلك الغاية. ولن ننظر في تمويل إعادة الإعمار من دون إجراء عملية سياسية جادة ونرحب باستمرار الجامعة في تعليق عضوية سورية. ويقضي القرار 2254 (2015) بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني ووصول المساعدات من دون عوائق وإطلاق سراح المحتجزين تعسفا وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين الآمنة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة عملا بدستور جديد. وبدلاً من ذلك، تواصل سياسات نظام الأسد تدمير الاقتصاد السوري وحرمان المحتاجين من المساعدات وإقرار الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بحل الدولتين الذي يفضي إلى إسرائيل آمنة ومأمونة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة وتتوافر لها مقومات البقاء، على أساس خطوط عام 1967، وعلى أن تكون القدس عاصمة مشتركة لكلتا الدولتين. إن المملكة المتحدة واضحة في أن جميع الأعمال التي تقوض هذا الهدف يجب أن تتوقف، بما في ذلك الإرهاب والتحريض وتوسيع المستوطنات وهدم المنازل. وترحب المملكة المتحدة باتفاقات التطبيع العربية – الإسرائيلية الأخيرة، التي تدل على أن الحوار ينتصر على العداء. ويجب أيضا توسيع نطاق الروابط الوثيقة والفوائد المتأتية من تلك الاتفاقات لتشمل الفلسطينيين. ونشجع الأطراف على تسخير الحراك الإقليمي الجديد والمضي، من خلال الحوار والحلول التوفيقية، نحو حل دائم للنزاع.

وفي ليبيا، نرحب بوقف إطلاق النار الذي توسطت فيه الأمم المتحدة، ونظل على استعداد لدعم خريطة الطريق السياسية التي وافق عليها منتدى الحوار السياسي الليبي والعمل من أجل إجراء انتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2021. ونرحب بجهود الجامعة لدعم التوصل إلى حل سلمي للنزاع، بما في ذلك عن طريق تعزيز عملية برلين. فمن الواضح أن الكيل قد طفح بالشعب الليبي من عدم الاستقرار والعنف والتدخل

العسكري الخارجي في شؤونه. ويتعين على المجتمع الدولي أن يؤدي دوره في مساعدة الليبيين على السير في طريق السلام والاستقرار.

ويساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء استمرار النزاع في اليمن وأزمته الإنسانية المدمرة. إننا نؤيد عملية السلام التي يقودها المبعوث الخاص للأمم المتحدة غريفيث تأييدا تاما، ونحث جميع الأطراف على المشاركة البناءة. فالتسوية السياسية هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في اليمن ومعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

أخيرا، وإذ نتطلع إلى المستقبل، تتقاسم المنطقة مع بقية العالم تحديين على المدى القصير والأطول: التعافي من كوفيد-19 وعكس مسار تغير المناخ. وإذ نعيد البناء بشكل أفضل صوب مستقبل طويل الأجل ومستدام وسلمي ومزدهر، نتطلع إلى تعميق العلاقة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وتطويرها.

المرفق السادس عشر

بيان المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمين العام أبو الغيط على إحاطتيهما اليوم.

لقد مرت 18 شـــهرا منذ أن أنشـــأت الأمم المتحدة مكتب اتصـــالها لدى جامعة الدول العربية في القاهرة، ونحن ندعم الجهود الجارية لتعزيز التنسـيق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ونأمل أن نرى المزيد من المكاسـب من ذلك التنسـيق فيما تعمل المنظمتان على معالجة مسـائل رئيسـية مثل بناء السـلام ومكافحة الإرهاب ومنع نشوب النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وإدارة الموارد الطبيعية.

وتقدر الولايات المتحدة كذلك شراكتنا الهامة مع الجامعة. ونشكر جامعة الدول العربية على العمل معنا في سـعينا المشـترك إلى تحقيق شـرق أوسـط مسـتقر ومزدهر وآمن. ويشـمل ذلك انخراط جامعة الدول العربية المسـتمر في مجموعة من النزاعات التي طال أمدها والتي لا تزال تهدد الاسـتقرار الإقليمي وتسـبب أزمات إنسانية معقدة ومتعددة.

وفي جميع أنحاء المنطقة تدعم الولايات المتحدة الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة لحل النزاعات القائمة في سوريا وليبيا واليمن، وسنطالب دائما باحترام القانون الدولي الإنساني. ونسعى إلى إيجاد حلول سياسية تسمح للأطراف بإنشاء حكومات شرعية ومسؤولة وفعالة تحترم حقوق مواطنيها.

ولا يزال النزاع السوري مستمرا بعد ما يقرب من عقد من الزمن ويسبب معاناة لا توصف ولا مبرر لها على الإطلاق، علاوة على الحاجة الإنسانية في الوقت الذي يواصل فيه نظام الأسد حملته الوحشية ضد الشـعب السـوري. وكما أوضـحنا نحن وآخرون في مجلس الأمن مرارا وتكرارا، فإن إجراءات نظام الأسـد هي التي تجوّع الشـعب السـوري وتمنع تقديم المسـاعدة إلى كل من يحتاجون إليها – وليسـت الجزاءات الدولية أو الأحادية الجانب.

وعلى الرغم من ادعاء النظام بأن سـوريا قد اسـتقرت بشـكل كافٍ للحصـول على المسـاعدات الخارجية، إلا أن النزاع لم ينته بعد. ولن تقدم أي مسـاعدة لإعادة الإعمار إلى أن يلتزم النظام التزاما كاملا بالحل السياسي على النحو المبين في القرار 2254 (2015).

ونشـيد بأصـدقائنا وحلفائنا في جامعة الدول العربية لوقوفهم بحزم ضـد إعادة قبول سـوريا بقيادة الأسـد وعدم تطبيع العلاقات معها إلى حين تنفيذ عملية سـياسـية شـاملة فيها. ومن الضـروري اتخاذ موقف موحد إزاء هذه المسألة لضمان أن يدرك نظام الأسد أنه ليس ثمة حل عسكري لهذا النزاع.

ونشكر الجامعة العربية على مساهماتها كعضو في التحالف العالمي لدحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). لقد ضم التحالف 83 دولة ومنظمة دولية لضمان الهزيمة الدائمة لداعش.

ولا تزال إيران تشـكل التهديد الأكبر للسـلام والأمن الإقليميين، لأنها تواصـل الانخراط في أنشـطة خبيثة في جميع أنحاء المنطقة من لبنان إلى المملكة العربية السـعودية. ونرحب ببيان الجامعة الصـادر في أيار/مايو 2020 الذي أدان اسـتمرار الأعمال الإيرانية الخبيثة وسـلوكها العدواني وإجراءاتها الاسـتفزازية الرامية إلى تقويض الأمن والاستقرار الإقليميين.

ويبيّن الوضـــع الحالي في العراق الضـــرر الحقيقي الذي يمكن أن تلحقه العناصـــر المدعومة من إيران بازدهار البلد واستقراره على المدى الطويل. وتنخرط الميليشيات المدعومة من إيران بشكل مستمر في ســـرقة موارد الدولة العراقية على نطاق واســـع، علاوة على تنفيذ عمليات الاغتيال المســـتهدف وتأجيج العنف الطائفي.

ولمواجهة ذلك عملت الأمم المتحدة والولايات المتحدة بشـكل وثيق مع الحكومة العراقية لمســاعدة العراق على تعزيز سـيادته. وتجري الأمانة العامة حاليا محادثات مع حكومة العراق بشـأن كيفية دعم طلبها الحصول على مراقبين للانتخابات. ونحن على استعداد لدعم حكومة العراق والأمم المتحدة في توفير الموارد اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ونرحب بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لضمان نتائج أفضل لحكومة العراق وشعبه. وسيتيح النجاح لأفراد الأقليات الضـعيفة فرصـة للازدهار مرة أخرى. ويعني النجاح أيضـا أن يكون العراق قادرا على الدفاع عن مصـــالحه الوطنية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبالتالي تلبية مطلب رئيســـي للمحتجين العراقيين الذين يريدون إنهاء النفوذ الإيراني الخبيث.

وتواصل الولايات المتحدة الضغط بقوة على النظام الإيراني لإنهاء دوره في هذه النزاعات والحد من دعمه للجماعات والميليشيات الإرهابية. وما تزال فرادى الدول عرضـة للإكراه والتخويف والسلوك الخبيث من قبل إيران، ولا ينبغي أن تواجه هذه الدول كل ذلك بمفردها. والواقع أن إيران قد أنفقت الكثير من مواردها لإدامة أيديولوجيتها الثورية وأنشطتها الخبيثة في المنطقة والتي لا يمكن مواجهتها بفعالية إلا من خلال جبهة قوية وموحدة. وبالتالي، فإننا نشـــعر بالارتياح للتحول الذي حدث في مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجي المعقود في 5 كانون الثاني/يناير، الذي يعدُّ خطوة إيجابية نحو اسـتعادة الوحدة الخليجية والعربية. ونأمل أن تواصل بلدان الخليج تسوية خلافاتها.

وأخيرا، تتيح اتفاقات أبراهام وقرارات حكومات الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب بتطبيع العلاقات مع إسـرائيل فرصـــة تاريخية. فبعد عقود من الانقســام والنزاع، تتيح هذه العلاقات الطبيعية مسارات جديدة للدبلوماسية السلمية التي يمكن أن تساعد على تعزيز المزيد من الأمن الإقليمي وزيادة فرص النمو الاقتصـــادي والازدهار بين جميع بلدان المنطقة. وتوفر اتفاقات أبراهام أســاســا لمزيد من التقدم نحو الســـلام الإقليمي، ونشـــجع أعضـــاء الجامعة الآخرين على الانضـــمام إلى زملائهم في تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

إذ نواجه النزاعات في جميع أنحاء العالم بصــــفتنا المجلس، أذكر كلمات القس الابن الذي نكرمه اليوم في الولايات المتحدة بعطلة وطنية، وقوله:

”لا يمكن للظلام أن يزيل الظلام، فالنور وحده هو القادر على ذلك. ولا يمكن للكراهية أن تزيل الكراهية، فالحب وحده هو القادر على ذلك“.

تشـــكر الولايات المتحدة تونس على عقد هذه الجلســـة الهامة، ونتطلع إلى مواصـــلة التعاون مع جامعة الدول العربية.

المرفق السابع عشر

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على إحاطتيهما الثاقبتين. وأرحب في هذه الجلسة بالسيد أنور بن محمد قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد تغيّر عالمنا اليوم تغيرا هائلا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع وجود تحديات معقدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. بيد أن ميثاق الأمم المتحدة ما زال يتسم بأهميته دائما. فالميثاق ينص على التنسيق والتكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لأجل التصدي بفعالية للتحديات التي تواجه صون السلم والأمن الدوليين على الصعيدين الإقليمي والعالمي على النحو المنصوص عليه في ثلاث مواد من الفصل الثامن. وبالإضافة إلى ذلك يعترف عدد من قرارات الأمم المتحدة التي أُتخذت مؤخرا بذلك التعاون.

لقد دأبت فييت نام على تأييد تعزيز هذا التعاون. ولذلك فإننا نؤيد بقوة مبادرة تونس بعقد هذه الإحاطة. وفي كانون الثاني/يناير الماضي عقدت فييت نام أيضا أول إحاطة من نوعها لمجلس الأمن بشأن تعاون الأمم المتحدة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر S/PV.8711).

ونشيد بجهود ومساهمة جامعة الدول العربية وأعضائها في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، بما في ذلك من خلال الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وأصبحت كثير من الدول العربية من بين أكبر الدول المساهمة بقوات في عمليات السلام، وهي مانحة سخية للمسائل الإنسانية في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

ونؤيد تصميم الجامعة على تعزيز دورها في منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبنائه وصونه في العالم العربي. وإن جامعة الدول العربية، بما لديها من خبرة تزيد على 75 عاما مؤهلة وفي وضع يمكنها من قيادة الجهود الإقليمية، لا سيما في حل النزاعات التي طال أمدها في المنطقة. وتدعم فييت نام إسهامات الجامعة في السلم والأمن الدوليين.

بيد أن النزاعات التي طال أمدها، قديمها وجديدها، ما تزال تمنع شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التمتع بالسلام الدائم في المدى الطويل. وأثرت هذه النزاعات تأثيرا سلبيا على الاستقرار والتنمية في المنطقة بأسرها. ويهدد الإرهاب والتطرف والأعمال العدائية المسلحة الحياة اليومية لسكان المنطقة. وبسبب تفاقم الوضع بسبب الجائحة المستمرة، أصبحت المنطقة تعاني من أخطر الأزمات الإنسانية التي تؤثر على ملايين الناس في اليمن وسوريا وليبيا والأرض الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد الحالة في المنطقة مرة أخرى على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها جامعة الدول العربية. وتشترك المنظمتان في مهمة مشتركة تتمثل في منع نشوب النزاعات وصون السلم والأمن. وقد أظهرت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية مؤخرا تصميمهما واتخذتا تدابير موضوعية لتحقيق تلك الغاية. إن إنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية مثال عظيم على مستوى جديد من التعاون.

وترى فييت نام أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي أن يهدف إلى دعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تسوية المنازعات بالوسائل السلمية واحترام المساواة في السيادة

والســـــلامة الإقليمية وعدم التدخل. ونعتقد أنه يمكن لمجلس الأمن وجامعة الدول العربية أن يعززا تعاونهما على أســــاس الرؤى والقيم الإقليمية. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى تحقيق وقف عام للأعمال العدائية في جميع الحالات، ولا ســـيما في المنطقة العربية، على النحو الذي دعا إليه الأمينان العامان للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فضـــلا عن زيادة التعاون بين ممثلي الأمم المتحدة الخاصـــين وجامعة الدول العربية، وتعزيز دور مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في أعمال الجامعة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر دعمنا الثابت للنضـــال المشــروع للشــعب الفلســطيني من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف. ونحن نؤيد بقوة الحل القائم على وجود دولتين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطين تكون القدس الشرقية عاصمة لها وتتعايش سلميا جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، بحدود آمنة ومعترف بها دوليا على أســـاس خطوط ما قبل عام 1967، وتســـوية متفاوض عليها، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونتطلع إلى رؤية المزيد من الإسهامات من جانب الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتسوية هذه المسألة.

المرفق الثامن عشر

بيان وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أنور قرقاش

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

يسرني، السيد الرئيس، أن أقدم هذا البيان باسم المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة.

وأود بداية أن أشكر جمهورية تونس الشقيقة على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى جهودها الحثيثة في تمثيل القضايا العربية في المجلس. كما أشكر كلا من معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية والسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام على إحاطتيهما القيمتين.

تكتسي جلسة اليوم أهمية بالغة في ظل الأزمات المتعددة والتحديات المعقدة التي أنهكت طاقات الدول العربية وشعوبها. وبسبب غياب حلول فعالة، تفاقمت بعض هذه الأزمات لتشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، خاصة مع انتشار التطرف والإرهاب. وبمرور الوقت، تراكمت الأزمات العربية على جدول أعمال المجلس وأصبحت تأخذ قسطا كبيرا من وقت وجهد أعضائه. وبالتوازي مع جهود مجلس الأمن، التي نثني عليها، سعت جامعة الدول العربية وأعضاؤها بِجِد إلى إيجاد حُلول لأزمات المنطقة، خاصة في اليمن وسورية وليبيا وفلسطين.

ولكن لا يمكن لمنظمة بمفردها أن تتمكن من إيجاد حلول دائمة وشاملة لمثل هذه الأزمات المعقدة، بل يتطلب ذلك جهودا مشتركة. وبالرغم من التاريخ الممْتَد من التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نرى ضرورة تعزيز هذا التعاون بالأخص مع مجلس الأمن، لنتمكن معا من الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وفي هذا السياق، تود المجموعة العربية اقتراح التوصيات التالية:

أولا: ينبغي إجراء المزيد من المشاورات والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية بين مجلس الأمن وأعضاء جامعة الدول العربية لتبادُل المعلومات والآراء حول القضايا العربية. وتماشيا مع البيان الرئاسي (S/PRST/2019/5) الصادر عن المجلس في 13 حزيران/يونيه 2019، نُشجع على أن تصبح جلسة اليوم سنوية. كما يمكن أن يَزيد المجلس من زياراته للمنطقة. فذلك سيسهم في تشكيل فهم أعمق وأوضح لدى المجلس حول طبيعة الأزمات العربية المدرَجة على جدول أعماله وسبل حلها.

ثانيا: يجب إيجاد حلول عربية للمشاكل العربية. ويتطلب ذلك إشراك الدول العربية في بَلْوَرَة الحلول المناسِبة للأزمات وإيجاد أرضية مشتركة بشأن قضايا السلام. ونرحب هنا بمزيد من التنسيق بين المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، حيث يمكن لِدوَلِنا، عَبْرَ خِبراتِها وعلاقاتِها التاريخية، أن تسهم في جهود الوساطة وأن تدعم تنفيذ الحلول المتفَق عليها.

ثالثا: ينبغي توحيد موقف مجلس الأمن تجاه القضايا العربية مع الحَد من استخدام حق النقض، على أن يعكس موقف المجلس مشاغل الدول العربية حول أزماتها، وفي مقدمتها وقف التدخلات الخارجية في الشؤون العربية وحماية المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. كما نؤكد على ضرورة تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالقضايا العربية.

رابعا: ينبغي أن يَشمَل التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية جميع مراحل الإنذار المبكر بالأزمات، وأن يصبح ذلك أولوية، لتفادي نُشوب المزيد منها. ويشمل ذلك تطوير سبل تبادل المعلومات بين الهيئتين وتعزيز قدراتنا في مجال الدبلوماسية الوقائية.

وأخيرا: نشجع على تطوير وتحسين عمل مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية وإجراء تقييم دوري لأعمال المكتب وآليات التنسيق. ويمكن الاستفادة من خِبرات المنظمات الأخرى لتطوير عمل المكتب. وترحب المجموعة العربية بالمشاريع المشتركة التي تنفذها أجهزة الأمم المتحدة مع الجامعة في مجالات مثل منع التطرف والأزمات الإنسانية واللاجئين وتمكين المرأة والشباب.

كما نرحب بالتنسيق المتواصل بين الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية. وندعو مجلس الأمن إلى التفعيل الفوري للمُبادَرَة المشتَرَكة للأمناء العامين للأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي الداعية إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في مناطق النِزاعات كافة إثْر انتشار جائحة كورونا.

وبينما نعمل على تقوية روح التضامن والوحدة بيننا لمعالجة تهديدات السلم والأمن، نُشدد على ضَرورَة أن يكون الشباب محور عَملِنا الجماعي. فحوالَي نصف سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبلغون من العمر 25 عاما أو أقل مما يؤكد أنه لا يُمكِنُنا مُواجَهة التحديات القائمة والناشئة بدونهم.

وبالمثل، لا يُمكن تَجاهُل دور المرأة الفاعل في تعزيز صُمود مجتمعاتِنا ومنع النزاعات وحلها. لقد أثبتت الدراسات والتجارب أن إشراك النساء في قضايا السلم والأمن له نتائج إيجابية ويزيد من فُرَص نجاح اتفاقات السلام بشكل كبير. وخِتاما، نُكرر أنّ تسوية النزاعات والأزمات لا يمكن أنْ تتم من دون التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعليه، ستواصل المجموعة العربية دعم عمل مجلس الأمن، مُتطلعة إلى اليوم الذي يعود فيه الاستقرار إلى منطقتِنا ويخلو فيه جدول أعمال المجلس من الأزمات العربية.

وشكرا.